الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 103/03 (02/3)/ 10- م (0319)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (103)

اللجنة الاقتصادية

تقرير الأمين العام

الأمانة العامة: 4-5 فبراير/ شباط 2019

الفهـرس

أولاً: متابعـــة تنفيـــذ قـــرارات الـــدورة العاديـــة (102) للمجلـــس الاقتصـــادي والاجتماعي (الجوانب الاقتصادية) 3

ثانيـاً: نشـاط الأمانـة العامـة فيمـا بـين دورتـي المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي (102 – 103) – (الجوانب الاقتصادية)..... 22

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات الدورة (102) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

(الجوانب الاقتصادية)

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات الدورة (102)
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
(الجوانب الاقتصادية)

رقم القـــرار: (2185)

موضوع القـــرار: تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (101) و(102).

❖ **نص القرار:**

الإحاطة علماً، مع التقدير، بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الدورة (101) للمجلس، ونشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (101) و(102).

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11.

ꕥ

رقـم القـــرار: (2186).

موضـوع القـرار: الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (30) (الجمهورية التونسية: مارس/آذار 2019).

❖ **نص القرار:**

1. دعـوة الـدول الأعضـاء والمجـالس الوزاريـة المتخصصـة والمنظمـات العربيـة المتخصصـة إلـى موافـاة الأمانـة العامـة بالموضـوعات الاقتصـادية والاجتماعيـة والتنمويـة التـي ترغـب فـي إدراجهـا ضـمن الملـف الاقتصـادي والاجتمـاعي للـدورة العاديـة (30) لمجلـس الجامعـة علـى مسـتوى القمـة، فـي موعـد أقصـاه آخـر ديسـمبر/ كانون أول 2018، وفقاً لآليات عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية.
2. يتـضمن الملـف الاقتـصادي والاجتمـاعي للـدورة (30) لمجلـس الجامعـة علـى مستوى القمة الموضوعات التالية:
   - تقرير عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك بين دورتي المجلس.
   - متابعة تنفيذ قرارات الدورة (29) لمجلس الجامعة على مستوى القمة.
   - الموضـوعات التـي تقترحهـا الـدول الأعضـاء والمجـالس والمنظمـات العربيـة المتخصصـة وفـق معايير عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.

ꕥ

رقم القـــــرار: (2187)

موضـــوع القـــرار: الإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (الجمهورية اللبنانية: 2019).

❖ **نص القرار:**

أولاً: الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة والدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية المتخصصة لتنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير / كانون ثان 2013).

ثانياً: تضمين جدول أعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (الجمهورية اللبنانية: يناير/ كانون ثان 2019) الموضوعات التالية:

1. متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الرياض: يناير/ كانون ثان 2013).
2. تقرير مرحلي حول التقدم المحرز في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
3. مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان بشأن الأمن الغذائي العربي.
4. الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030.
5. دعم السوق العربية المشتركة للكهرباء.
6. الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

ثالثاً: الموافقة من حيث المبدأ على أن يتضمن مشروع جدول أعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة الموضوعات التالية:

1. موضوعات المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

- التكامل والتبادل التجاري في المحاصيل الزراعية والنباتية ويضم:
  - مشروع استقرار الإنتاجية في القطاعات المطوية في المنطقة العربية.
  - مشروع تقليل الفاقد والهدر في الغذاء.
  - مشروع سلامة الغذاء.
  - مشروع تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي لتبادل المنتجات الزراعية في المنطقة العربية.
  - مشروع التصنيع الريفي للمنتجات الزراعية.
- التكامل والتبادل التجاري في منتجات الثروة الحيوانية في المنطقة العربية ويضم:
  - مشروع صحة الحيوان والأمراض الحيوانية العابرة للحدود.
  - مشروع تغذية الحيوان وإنتاج الأعلاف وتحسين المراعي.
  - مشروع تجارة الماشية في العالم العربي.

2. الرؤية الاستراتيجية لتعزيز وتفعيل العمل العربي المشترك بين قطاعي السياحة والثقافة في الدول العربية.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار. سيتم عرض الموضوعات الاقتصادية على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة والمقرر عقدها بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 2019/1/20.

رقم القـــــرار : (2188)*

موضـــوع القـــرار: متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الأفريقية في دورتها الرابعة (مالابو – غينيا الاستوائية: 2016/11/23) – الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

❖ **نص القرار:**

1. تثمين مبادرات حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت المعنية بالاستثمار والتنمية في أفريقيا في دعم التعاون الاقتصادي العربي الافريقي.
2. تكليف الأمانة العامة بمواصلة التنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي لبلورة خطة العمل العربية الإفريقية، في ضوء توجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك قبل نهاية نوفمبر / تشرين ثاني 2018.
3. موافاة نقاط الاتصال للمجلس بنتائج الاجتماعات التنسيقية مع الاتحاد الافريقي، وعرض خطة العمل بعد بلورتها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم عرضها على مجلس الجامعة، تمهيداً لإقرارها بصورتها النهائية في الاجتماع الوزاري العربي الافريقي المشترك الاستثنائي، المقرر انعقاده تنفيذاً للقرار رقم (7) الصادر عن القمة العربية الأفريقية الرابعة (مالابو:2016) بشأن وضع خطة عمل أفريقية عربية مشتركة (2017–2021/2019).
4. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومفوضية الاتحاد الافريقي باتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر الوزاري الأفريقي العربي المشترك الرابع حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في إحدى الدول الأعضاء أو مقر الأمانة العامة، وعرض النتائج على الدورة القادمة للمجلس.
5. الترحيب بالتصور الخاص بآلية تنسيق تمويل المشروعات العربية الإفريقية المشتركة، وتكليف الأمانة العامة بإعادة تعميم هذا التصور على الدول الأعضاء، والتنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وبنك التنمية الأفريقي لعقد الاجتماع الأول للمؤسسات المالية الأفريقية والعربية.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11. وقامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات العربية والمجالس الوزارية لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.

(*) تذكر كل من : المملكة المغربية، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، الجمهورية اليمنية انسحابها من أشغال الدورة الرابعة للقمة العربية الإفريقية.

رقم القـــــرار: (2189).

موضــوع القــرار: متابعة تنفيذ إعلان الرياض الصادر عن القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (الرياض: 10-2015/11/11)، والإعداد للقمة في دورتها الخامسة- الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

❖ **نص القرار:**

1. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والجانب الأمريكي الجنوبي للترويج لإنشاء شركتي قطاع خاص أحدهما للخدمات اللوجستية والأخرى للنقل البحري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، وذلك من خلال الغرف التجارية في كلا الجانبين، ومنتديات رجال الاعمال للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية. وتكليف الأمانة العامة بتقديم تقرير إلى المجلس حول الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.
2. تكليف الأمانة العامة بمواصلة التنسيق مع وزارة السياحة بجمهورية مصر العربية لعقد الاجتماع الوزاري المشترك للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في روسيا خلال النصف الثاني لعام 2019، وذلك على هامش اجتماع الجمعية العمومية لمنظمة السياحة العالمية لضمان مشاركة أكبر عدد من وزراء السياحة من الجانبين.
3. الإحاطة علماً بالإجراءات والترتيبات المتخذة بين الأمانة العامة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وجمهورية السودان والجانب الامريكي الجنوبي لعقد الاجتماع الأول للجنة التعاون الزراعي والذي ستستضيفه جمهورية السودان.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تـم تعمـيم القـرار علـى المنـدوبيات الدائمـة للـدول الأعضـاء بموجـب مـذكرة الأمانـة العامـة رقـم 3/1684 بتـاريخ 2018/9/11، والمنظمـات العربيـة المتخصصـة بموجـب المـذكرة رقـم 5/4990 بتـاريخ 2018/9/11. قامـت الأمانـة العامـة بالتنسـيق مـع الـدول الأعضـاء والمنظمـات العربيـة المتخصصـة والمجـالس الوزاريـة لمتابعـة تنفيـذ هـذا القـرار، وأعـدت تقريـراً مـوجزاً فـي هـذا الشـأن سـيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.

رقم القـــــرار: (2190).

موضوع القرار: محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

❖ **نص القرار:**

<u>منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:</u>

- **تحرير التجارة السلعية بين الدول العربية:**

1- لجنة التنفيذ والمتابعة:

- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (45) للجنة التنفيذ والمتابعة (الأمانة العامة: 13-2018/5/15)، والاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذ والمتابعة (الأمانةالعامة:14-2018/8/15).
- اعتماد الآلية الخاصة بمتطلبات الشفافية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصيغتها المرفقة.

- اعتماد آلية التزام الدول العربية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بإتمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بصيغتها المرفقة.
- تطبيق آلية التزام الدول العربية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بإتمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من البند الأول مع التزام الدول بقرارات المجلس السابقة.

2- قواعد المنشأ التفصيلية العربية:

- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (28) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية (الأمانة العامة:4/29- 2018/5/1).

3- آلية فض المنازعات بين الدول العربية:

- دعوة الأمانة العامة لمراجعة اللائحة الخاصة بآلية القواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات بين الدول العربية وإعداد مشروع لائحة معدل في ضوء التطورات الدولية.
- دعوة لجنة من الخبراء القانونيين المختصين بالدول العربية للانعقاد ومناقشة مشروع لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بآلية فض المنازعات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المُعّد من قبل الأمانة العامة، للنظر في المشروع بكامل مواده وعرض ما تتوصل إليه اللجنة على لجنة التنفيذ والمتابعة.
- أن تأخذ لجنة الخبراء القانونيين في اعتبارها عند مناقشة مشروع اللائحة التوقيتات الزمنية المتاحة للإجراءات المختلفة، وأهمية وجود آلية إلزام لقرارات التحكيم أو قرارات محكمة الاستثمار العربية وضرورة توضيح تسلسل خطوات حل النزاع وعدم تداخلها، وكذلك مراجعة الآلية مع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

4- تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- دعم مقترح الأمانة العامة حول أهمية تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتشمل بعض الموضوعات مثل الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة وتسهيل التجارة والملكية الفكرية.
- دعوة لجنة التنفيذ والمتابعة إلى تحديث الإطار التشريعي والقانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال إنشاء اللجان الفنية اللازمة لإعداد ملاحق مكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة لتتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومع المناطق الحرة المماثلة.

- **تحرير التجارة في الخدمات:**

- الموافقة علي تقرير وتوصيات اجتماع لجنة مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات التي عقدت يوم 2018/5/10 بالقاهرة.
- الموافقة على توصيف اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية كونها اتفاقية مستقلة.
- حث الدول العربية التي تم اعتماد جداول التزاماتها النهائية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي سرعة استكمال إجراءات التوقيع والتصديق على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- حث الدول العربية غير المنضمة إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية على استكمال عروضها النهائية لكي تصبح طرفاً في الاتفاقية.

- **مدراء عامي الجمارك في الدول العربية:**

- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (38) للجنة مدراء عامي الجمارك في الدول العربية (الأمانة العامة:29-2018/8/30).

- **<u>الاتحاد الجمركي العربي:</u>**

- إحالة مشروع القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية إلى لجنة القانون الجمركي العربي الموحد، لمناقشة التحفظات الواردة فيه والوصول إلى صيغة نهائية وموحدة تعرض على الاجتماع القادم لمدراء عامي الجمارك ومن ثم على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- اعتماد مشروع نموذج البيان الجمركي العربي الموحد باللغة العربية والانجليزية والفرنسية، والجداول الخاصة بالتعاريف والتوصيف وفق الصيغة المرفقة، بناءً على توصية لجنة مدراء عامي الجمارك في دورتها (38)، على أن يتم تطبيقه والعمل به عند إطلاق الاتحاد الجمركي العربي.

- **<u>التعاون الدولي :</u>**

- دعم جهود التعاون القائمة بين الأمانة العامة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة باستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وصولاً للاتحاد الجمركي العربي.
- الإحاطة علما بالنتائج التي حققها برنامج المعونة من أجل التجارة (AFTIAS) في مرحلته الأولى ودعوة الجهات المانحة من المنطقة العربية وخارجها لدعم جهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لإطلاق المرحلة الثانية منه، خدمة للتجارة الخارجية في البلدان العربية باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية والاستثمار وخلق فرص عمل للشباب خاصة.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.

رقم القـــــرار: (2191)

موضـــوع القـــرار: الاستثمار في الدول العربية.

❖ **نص القرار:**

<u>أولا: الملاحظات على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة:</u>

دعوة لجنة الخبراء المعنيين بالاستثمار والخبراء القانونيين في الدول العربية إلى إعداد مشروع مسودة "اتفاقية استثمار عربية جديدة" بعد دراسة المقترحات الواردة من الدول العربية والجهات العربية المعنية، تمهيداً لعرضها على اجتماع قادم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية:

أ. الطلب من الدول العربية التي لم تواف الأمانة العامة بالفرص الاستثمارية لديها، سرعة موافاتها بها لاتخاذ اللازم.

ب. الطلب من الأمانة العامة تعميم الفرص الاستثمارية على الدول العربية للاستفادة منها.

ثالثا : تعديل النظام الاساسي لمحكمة الاستثمار العربية:

الإحاطة علماً بتوصية اللجنة الدائمة للشؤون القانونية بالصيغة المرفقة.

رابعاً: تشكيل هيئة قضاة محكمة الاستثمار العربية:

1- تشكيل هيئة محكمة الاستثمار العربية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ 2019/2/16 حتى 2022/2/15 من السادة الأعضاء التالية أسماؤهم:

أ. عضو أصيل:

1. ناصر خليف التل	المملكة الأردنية الهاشمية
2. جلول شلبي	الجمهورية التونسية
3. لحسن كدروسي	الجمهورية الجزائرية
4. منصور عبد الرحمن القفاري	المملكة العربية السعودية
5. سوسن سعيد محمد علي	جمهورية السودان
6. موسي صالح عبد المهدي	جمهورية العراق
7. مازن بن سعود بن حمد المعشري	سلطنة عمان
8. محمود شفيق محمود جاموس	دولة فلسطين
9.ناصر سلطان محمد العسيري	دولة قطر
10. عبد الله بن عبد العزيز عبد الله الدعيج	دولة الكويت
11. ناجي عيد	الجمهورية اللبنانية
12. محمد ملجاوي	المملكة المغربية
13. سيد محمد اعل	الجمهورية الاسلامية الموريتانية
14. هاني حنا سدره عاذر	جمهورية مصر العربية

ب. عضو احتياطي:

1. وليد محي الدين كناكرية	المملكة الاردنية الهاشمية
2. سلمى عبيد	الجمهورية التونسية
3. عبد الصمد بن عميرة	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
4. عبد الرحمن عبد الواحد بن نوح	المملكة العربية السعودية
5. زيادة اسماعيل عبد الكريم	جمهورية السودان
6.بشار احمد جاسم محمد	جمهورية العراق
7.جمهة بن سليمان بن راشد الغريبي	سلطنة عمان
8.على خميس خليفة السليطي	دولة قطر

9. صنهات عبد الله المطيري — دولة الكويت
10. وائل صادق — الجمهورية اللبنانية
11. محمد صابر — المملكة المغربية
12. أبو الدين ولد باباه — الجمهورية الاسلامية الموريتانية
13. سائد محمد علي العمري — دولة فلسطين
14. أحمد محمد محب عبد الحليم — جمهورية مصر العربية

2- يسري العمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، على أن يتم أداء اليمين من قبل أعضاء المحكمة الأصلاء والاحتياطين في 2019/2/16، لتبدأ محكمة الاستثمار العربية بتشكيلها الجديد ممارسة عملها فور انتهاء عمل الهيئة بتشكيلها الحالي.

خامساً: مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب:

دعوة الدول العربية إلى المشاركة الفعالة في الدورة (18) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب خلال عام 2019 المزمع عقده في مملكة البحرين (غرفة تجارة وصناعة البحرين)، وذلك بالتزامن مع احتفالها بمرور 90 عاماً على تأسيسها، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11. قامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.

رقم القـــرار: (2192).

موضوع القرار: مشروع الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

❖ **نص القرار:**

الموافقة على مشروع الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بصيغته المرفقة باستثناء آلية متابعة التنفيذ والتقييم المرفقة بالمشروع، وإحالته إلى اللجنة الدائمة للشؤون القانونية ، لإثرائه وملائمة مقتضياته مع طابعه الاسترشادي تمهيداً لعرضه على الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2018/12/20.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11. قامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وتم عرض الموضوع على

الـــدورة الاســـتثنائية للمجلـــس الاقتصـــادي والاجتمـــاعي (الأمانـــة العامـــة: 2018/12/20)، وتمـــت الموافقـة علـى إدراجـه علـى جـدول أعمـال القمـة العربيـة التنمويـة: الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي دورتهـا الرابعة المقرر عقدها في الجمهورية اللبنانية بتاريخ 2019/1/20.

رقـــم القـــرار: (2193).

موضوع القرار: تعديل النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للمياه

❖ **نص القرار:**

الموافقة على تعديلات النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للمياه بالصيغة المرفقة المعدلة وفق ملاحظات الدول الأعضاء، ورفعه إلى مجلس الجامعة للاعتماد.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تـم تعمـيم القـرار علـى المنـدوبيات الدائمـة للـدول الأعضـاء بموجـب مـذكرة الأمانـة العامـة رقـم 3/1684 بتـاريخ 2018/9/11، والمنظمـات العربيـة المتخصصـة بموجـب المـذكرة رقـم 5/4990 بتـاريخ 2018/9/11. قامـت الأمانـة العامـة بمتابعـة تنفيـذ هـذا القـرار، وسـيتم عـرض الموضـوع علـى اجتمـاع اللجنـة الدائمـة للشـؤون القانونيـة المزمـع عقـدها فـي فبرايـر 2019 بمقـر الأمانـة العامـة، تمهيـداً لعـرض النتـائج علـى مجلـس الجامعـة علـى المسـتوى الـوزاري فـي دورتـه العاديـة (151) والمقـرر عقـده بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-2019/3/6.

رقـــم القـــرار: (2194)

موضوع القرار: تعديل اتفاقية المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

❖ **نص القرار:**[*]

الموافقة على تعديل اتفاقية إنشاء المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات بما يتماشى مع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأنظمة الموحدة، بما في ذلك ما ورد في المادة (50) من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، بحيث يتم توزيع مجموعة الميزانية المدفوعة من الدول على أساس نسبة مساهمتها في ميزانية الجامعة.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11 ومؤسسات العمل العربي المشترك بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11. عقد اجتماع الدورة العادية (20) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (بغداد - جمهورية العراق: 3- 2018/12/4) لمناقشة موضوع تعديل اتفاقية إنشاء المنظمة. اطلع المجلس على مذكرة المنظمة بشأن القرار الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (102) بتاريخ 2018/9/6

[*] تتحفظ جمهورية مصر العربية على القرار نظراً لطرح المقترح الوارد به دون دراسة بشكل كاف من قبل الدول الأعضاء أو اللجنة المعنية بدراسة مثل هذه الموضوعات، وهي لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة. كما تتحفظ على أية زيادات في مساهمة جمهورية مصر العربية الحالية بميزانية المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والتأكيد على المساهمة كما هي.

بشأن موضوع تعديل اتفاقية إنشاء المنظمة. وفي ضوء المناقشات، أوصى المجلس التنفيذي بما يلي:-

- الإحاطة علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموافقة على تعديل اتفاقية إنشاء المنظمة بما يتماشى مع الأنظمة واللوائح والنماذج الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- التأكيد على العمل باتفاقية الانشاء المعدلة.
- دعوة المنظمة لموافاة الدول الأعضاء بتعميم جدول يبين أهم التعديلات باتفاقية الانشاء.

رقم القـــــرار: (2195).

موضوع القرار: دعم الاقتصاد الفلسطيني

❖ **نص القرار:**

1. دعوة الدول الأعضاء إلى استمرار تقديم الدعم اللازم للاقتصاد الفلسطيني من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.
2. دعوة المجالس الوزارية المتخصصة كل في مجال تخصصه إلى زيادة الدعم المقدم إلى دولة فلسطين وتوجيه جزء من برامجها لتنفيذ مشاريع إغاثية وتنموية من شأنها تخفيف آثار العدوان وتأهيل ما دمره الاحتلال ومساعدة دولة فلسطين للتغلب على أزمتها المالية.
3. دعوة المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية كل في مجال تخصصه إلى تقديم كافة أنواع الدعم الممكنة من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تنموية لتأهيل ما يدمره عدوان الاحتلال الاسرائيلي وتقديم تقرير سنوي يعرض على دورة المجلس في شهر أيلول/سبتمبر.
4. تشكيل لجنة مفتوحة العضوية تضم الأمانة العامة ودولة فلسطين والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية، لاتخاذ اللازم بشأن تنفيذ البند رقم 20 من القرار رقم 709د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15 الصادر عن قمة القدس التي عقدت في مدينة الظهران – المملكة العربية السعودية، والذي ينص على: "التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018-2022)، التي قدمتها دولة فلسطين، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها، في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس الشرقية، وتهجير أهلها"، وعرض تقرير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.
5. دعوة الأمانة العامة إلى زيادة برامج الدعم الفني المقدم لدولة فلسطين.
6. حث القطاع الخاص العربي نحو توجيه جانب من استثماراته لدولة فلسطين من خلال إيجاد آليات/ برامج خاصة تقوم الأمانة العامة بتصميمها بالتعاون من الجهات ذات العلاقة والمنظمات والاتحادات المتخصصة.
7. تنفيذ القرار رقم 708 د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15، الصادر عن قمة القدس التي عقدت في مدينة الظهران – المملكة العربية السعودية، الذي ينص على : " التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية

السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الأنسان ذات الصلة"، وتكليف الأمانة العامة بتفعيل الآليات المناسبة لرصد أية خروقات في هذا الإطار تقوم بها الشركات الدولية، وعرض تقرير أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

8. التأكيد على دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ورفض أي محاولة لإنهاء أو تقليص دورها والتأكيد على تعريف اللاجئ الفلسطيني كما ورد بالمنظمات الدولية، والتحذير من خطورة إلغاء الدعم المالي للوكالة، الأمر الذي سيكون له تبعات سلبية على كافة النواحي.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11. قامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار حيث عقد اجتماع اللجنة مفتوحة العضوية بمشاركة الأمانة العامة، دولة فلسطين، والمنظمات العربية والإسلامية، والصناديق العربية، وخرج الاجتماع بتوصيات هامة لتنفيذ الفقرة الرابعة من قرار المجلس الخاصة بدعم الاقتصاد الفلسطيني وآليات تمويل الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية لمدينة القدس (2018–2022). وتم عرض نتائج اجتماع اللجنة على الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمانة العامة: 19–20 /2018/12) للإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20)وصدر عنه التوصيات التالية:

1. التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول، والمنظمات العربية والإسلامية، والصناديق العربية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018–2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.
2. الطلب من الدول الأعضاء الالتزام بتنفيذ قرار قمة عمان رقم (677) د.ع (28) بالمناقشات، 2017 بشأن زيادة موارد صندوقي الأقصى والقدس بقيمة 500 مليون دولار والذي أكدت عليه قمة القدس بمدينة الظهران بالقرار رقم (711) بتاريخ 2018/4/15، ودعوة الدول التي لم تفِ بالتزاماتها في هذا الشأن بسرعة الوفاء بها.
3. دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة ، والبرلمان العربي ، والبرلمانات العربية الوطنية، والمنظمات والاتحادات العربية، لاستحداث وسائل لحشد الدعم الشعبي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018 – 2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.
4. تبني آلية التدخل العربي والإسلامي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018–2022) من خلال التنسيق والتواصل مع دولة فلسطين.

وفي ضوء المناقشات ، تمت الموافقة على إدراج الموضوع على جدول أعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة المقرر عقدها في الجمهورية اللبنانية بتاريخ 2019/1/20.

رقم القـــرار: (2196).

موضوع القرار: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018

❖ **نص القرار:**

1. دعوة الدول العربية إلى تقديم ملاحظاتها حول مسودة التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018 والإحصاءات الواردة فيه إلى صندوق النقد العربي في موعد أقصاه نهاية أكتوبر/ تشرين أول 2018 وذلك لإعداد التقرير في صورته النهائية.
2. دعوة المؤسسات العربية المعدة للتقرير الاستمرار في إصدار الملخص باللغة الانجليزية والعربية لأهميته.
3. دعوة المؤسسات المعدة للتقرير الالتزام بصدور التقرير في صورته النهائية قبل يناير/ كانون ثان 2019.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11.

رقـم القـــرار: (2197).

موضوع القرار: الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2018.

❖ **نص القرار:**

تكليف الأمانة العامة بتعميم مسودة الخطاب العربي الموحد للاجتماع المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2018، في حال وروده إلى الأمانة العامة، ودعوة الدول لتقديم ملاحظاتها لإدراجها في الخطاب العربي.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11 والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11.

رقـم القـــرار: (2198).

موضوع القرار: تقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2017.

❖ **نص القرار:**

1. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية الاستمرار في تطوير إصدارات تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، وبما يخدم تحقيق الأمن الغذائي العربي وأهداف التنمية المستدامة 2030.

2. دعوة الدول العربية لموافاة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالبيانات والمعلومات المطلوبة لإعداد تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي في مواقيتها المحددة.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11.

رقم القرار: (2199).

موضوع القرار: متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2030):

❖ **نص القرار:**

1. الطلب من الدول العربية موافاة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمرئياتها وملاحظاتها بشأن المسودة الأولى للخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037)، وإدخال التحسينات المناسبة عند الاقتضاء، حتى يتسنى للمنظمة إخراجها في شكلها النهائي لعرضها على المجالس التشريعية للمنظمة، في الدورات القادمة.
2. الطلب من صناديق ومؤسسات التمويل العربية العمل على توفير التمويل اللازم للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، لتمكينها من القيام بالمهام المطلوبة منها بشأن تقديم الدعم الفني اللازم لمساعدة الدول في تنفيذ الاستراتيجية.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11.

رقم القرار: (2200).

موضوع القرار: مشروع رصد ومتابعة الأمن الغذائي في المنطقة العربية

❖ **نص القرار:**

1. الإحاطة علماً بالجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية وشركائها في مجال إعداد إطار رصد ومتابعة الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وحثها على سرعة استكمال الاجراءات النظامية اللازمة لإقراره واعتماده، لما له من أهمية في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية.
2. دعوة الدول العربية إلى سرعة موافاة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمرئياتها ومقترحاتها حول إطار الرصد، لكي يتسنى للمنظمة استكمال إجراءات اعتماده.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11.

رقــم القـــرار: (2201).

موضوع القرار: متابعة سير العمل في تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين (2005-2025)

❖ **نص القرار:**

1. الإشادة بالجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في متابعة تنفيذ مكونات وبرامج استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2005-2025) وموائمتها مع أهداف التنمية المستدامة 2020.
2. دعوة الدول التي لم تواف المنظمة العربية للتنمية الزراعية باستمارة استبيان جمع البيانات والمعلومات القطرية حول متابعة تنفيذ برامج الاستراتيجية، إلى سرعة موافاة المنظمة بالاستمارة، وذلك لتمكينها من إعداد التقرير الشامل حول تنفيذ برامج الاستراتيجية.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11.

رقــم القـــرار: (2202).

موضوع القرار: متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (2017-2021)

❖ **نص القرار:**

دعوة الدول التي لم تواف المنظمة العربية للتنمية الزراعية باستمارة جمع البيانات والمعلومات حول تنفيذ مكونات المرحلة الثانية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة (2017-2021)، إلى سرعة موافاة المنظمة بها، وذلك لتمكينها من إعداد التقرير الشامل لتنفيذ مكونات البرنامج للعام الأول من المرحلة الثانية للخطة التنفيذية (2017-2021).

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11.

رقــم القـــرار: (2203).

موضوع القرار: الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين السوريين وأثرها على الدول العربية المستضيفة

❖ **نص القرار:**

1. الإحاطة علماً بالإجراءات المتخذة التي تمت في إطار متابعة تنفيذ قرار القمة العربية رقم 735 د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2173 د.ع (101) بتاريخ 2018/2/8، بشأن الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين السوريين وأثرها على الدول العربية المستضيفة.

2. دعوة الدول العربية التي لم تواف الأمانة العامة بتقارير تتضمن المشاريع التنموية للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين والنازحين السوريين لديها، إلى موافاة الأمانة العامة بهذه التقارير، على أن تكون مرتبة حسب أهميتها ودرجة أولويتها للدولة المستضيفة للاجئين السوريين وتتضمن تكاليف المشروع والمدى الزمني للتنفيذ وعرض لأهم النتائج المتوقعة منه، وانعكاساته على الدولة المستضيفة وتحديد الأنشطة المقترح تنفيذها وذلك في مدة أقصاها شهرين من تاريخه.
3. دعوة الدول العربية التي تقدمت بمشاريع تنموية للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين والنازحين السوريين لديها، لإعادة تزويد الأمانة العامة بهذه التقارير، على أن تكون مرتبة حسب أهميتها ودرجة أولوياتها للدولة المستضيفة للاجئين السوريين وتتضمن تكاليف المشروع والمدى الزمني للتنفيذ وعرض لأهم النتائج المتوقعة منه، وانعكاساته على الدولة المستضيفة وتحديد الأنشطة المقترح تنفيذها وذلك في مدة أقصاها شهرين من تاريخه.
4. تكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير يتضمن المشاريع الواردة من الدول العربية للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الاستضافة، وعرضه على الجهات الدولية المانحة والمنظمات المتخصصة والصناديق العربية لتأمين التمويل اللازم لتلك المشاريع.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/5104 بتاريخ 2018/9/16. تلقت الأمانة العامة مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم ج ع/3274/2 بتاريخ 2018/12/3، التي تتضمن بطاقات المشاريع التنموية للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين السوريين لكل قطاع على حدة، ومرتبة حسب الأهمية. تم تعميم مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الاردنية الهاشمية على المندوبيات الدائمة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2386 بتاريخ 2018/12/13، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/7006 بتاريخ 2018/12/13، وصناديق التمويل العربية بموجب المذكرة رقم 5/7008 بتاريخ 2018/12/13، للعمل على تنفيذ المشاريع المذكورة. كما تلقت الأمانة العامة مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم ج ع/1/ 3420 بتاريخ 2018/12/16 بشأن طلب عرض موضوع الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين السوريين وأثرها على الدول العربية المستضيفة على الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمانة العامة:19-20 /2018/12) لإدراجه على جدول أعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة المقرر عقدها في الجمهورية اللبنانية بتاريخ 2019/1/20. وفي ضوء المناقشات، تمت الموافقة على إدراج الموضوع على جدول أعمال القمة.

رقــم القـــرار: (2207).

موضوع القرار: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان

❖ **نص القرار:**

أولاً: المجالس الوزارية:

<u>الإحاطة علماً بـ:</u>

- تقريــر وقــرارات مجلــس الــوزراء العــرب المعنيــين بشــؤون الأرصــاد الجويــة والمنــاخ فــي دورتــه الثانية(الأمانة العامة:2018/4/26).
- تقرير وقرارات الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للمياه (دولة الكويت:2018/5/2).

ثانياً: اللجان:

<u>الموافقة على:</u>

- تقريــر وقــرارات الاجتمــاع الثالــث للجنــة العربيــة الدائمــة لإعــداد وصــياغة وتحــديث الكــودات العربيــة الموحدة للبناء (الأمانة العامة: 24-2017/9/26).
- تقريــر وقــرارات الــدورة (47) للجنــة التنســيق العليــا للعمــل العربــي المشــترك (جــدة – المملكــة العربيــة السعودية: 1-2018/7/3).
- تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث للجنة الفنية للملكية الفكرية (الأمانة العامة:6-2018/8/7).
- تقريــر وتوصــيات الاجتمــاع (27) للجنــة المنظمــات للتنســيق والمتابعــة المنبثقــة عــن المجلــس الاقتصادي والاجتماعي (الأمانة العامة: 22-2018/7/26) مع التأكيد على:

1. أن تكون موازنات المنظمات العربية المتخصصة للسنتين الماليتين 2019-2020 على النحو التالي:-

"**بالدولار الأمريكي**"

اسم المنظمة	ما أوصت به اللجنة		
	مصادر تمويل الموازنة	2019	2020
المنظمــــة العربيــــة للتنميــــة الإدارية	مساهمات الدول	400,000	400,000
	التمويل الذاتي	4,600,000	4,600,000
	الإجمالي	5.000.000	5.000.000
المنظمــــة العربيــــة للتربيــــة والثقافة والعلوم	مساهمات الدول	9,000,000	9,000,000
	التمويل الذاتي	1,600,000	1,600,000
	من الاحتياطي	500.000	500.000

اسم المنظمة	ما أوصت به اللجنة		
	مصادر تمويل الموازنة	2019	2020
	العام		
	الإجمالي	11,100,000	11,100,000
منظمة العمل العربية	مساهمات الدول	3,900,000	3,900,000
	التمويل الذاتي	300,000	300,000
	الإجمالي	4,200,000	4,200,000
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مساهمات الدول	6,200,000	6,200,000
	التمويل الذاتي	1,296,500	1,310,500
	الإجمالي	7,496,500	7,510,500
الهيئة العربية للطاقة الذرية	مساهمات الدول	2,000,000	2,000,000
	التمويل الذاتي	30,000	30,000
	الإجمالي	2,030,000	2,030,000
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	مساهمات الدول	3,625,000	3,625,000
	التمويل الذاتي	1, 125,000	1, 125,000
	الإجمالي	4,750,000	4,750,000
المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة	مساهمات الدول	5,100,000	5,100,000
	التمويل الذاتي	1,900,000	1,900,000
	الإجمالي	7,000,000	7,000,000
المنظمة العربية للطيران	مساهمات الدول	1,200,000	1,200,000

اسم المنظمة	ما أوصت به اللجنة		
	مصادر تمويل الموازنة	2019	2020
المدني	التمويل الذاتي	400,000	400,000
	الإجمالي	1,600,000	1,600,000
المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الاخرى	مساهمات الدول	2.638.430	2.638.430
المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات	مساهمات الدول	500.000	500.000
	التمويل الذاتي	500.000	500.000
	الإجمالي	1,000,000	1,000,000

2. التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة الاستمرار في جهودها في مجال التمويل الذاتي من خلال تقديم خدماتها بمقابل وتعزيز التعاون مع الدول العربية (حكومات وقطاع خاص) من أجل الترويج لخدماتها كونها بيوت خبرة في مجالات عملها.
3. قيام المنظمات العربية المتخصصة بالترويج لمشروعاتها وبرامجها التي تحتاج إلى تمويل، لدى المؤسسات المالية العربية والإقليمية والدولية للحصول على التمويل اللازم لتلك المشروعات أو البرامج.
4. التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة مخاطبة وزارات الدول العربية الممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمور المالية والهيكلية والتنظيمية التي تخص المنظمات.
5. الموافقة على اتفاقية الإنشاء الخاصة بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية .
6. الموافقة على زيادة عدد أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين إلى 13عضواً بدلا من 11 عضواً.
7. الموافقة على تسوية أوضاع بعض منتسبي المنظمة العربية للتنمية الزراعية ووفقاً للوائح والنظم الموحدة المعمول بها في المنظمات العربية المتخصصة، وبما لا يحُمّل الدول الأعضاء أية أعباء مالية جديدة.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/1684 بتاريخ 2018/9/11، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/4990 بتاريخ 2018/9/11.

ثانيا : نشاط الأمانة العامة

فيما بين دورتي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (102) و (103)

(الجوانب الاقتصادية)

ثانيا: نشاط الأمانة العامة
فيما بين دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي (102) و(103)
(الجوانب الاقتصادية)

---

1. **في مجال التكامل الاقتصادي العربي.**
2. **في مجال البيئة والإسكان والموارد المائية.**
3. **في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات.**
4. **في مجال الطاقة.**
5. **في مجال النقل والسياحة.**
6. **في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات.**
7. **في مجال المنظمات والاتحادات العربية.**
8. **في مجال العلاقات الاقتصادية.**
9. **في مجال الملكية الفكرية والتنافسية.**
10. **في مجال التنسيق والمتابعة الاقتصادية.**

1. في مجال التكامل الاقتصادي العربي:

أولا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- **الفريق العمل المختص بمكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية:**

عقد اجتماع فريق عمل المختصين بمكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية الاجتماع (19) (الأمانة العامة: 27-2018/11/29) بهدف استكمال وضع آلية الوقاية. كما تم دراسة ملاحظات الدول المتعلقة بآليتي الدعم ومكافحة الإغراق وعرض الملاحظات علي الاجتماع القادم للفريق. وفي ضوء توصيات اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة، سيقوم الفريق باقتراح مواد لفض المنازعات في إطار المعالجات التجارية ليتم تضمينها ضمن الآلية المعدلة لفض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، على أن ينهي الفريق عمله مع نهاية 2019، تنفيذاً لتوجيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص.

- **لجنة التنفيذ والمتابعة:**

عقدت لجنة التنفيذ والمتابعة اجتماعها (46) (الأمانة العامة: 15-2018/12/18)، تم خلاله مناقشة العديد من الموضوعات، من أهمها: متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومتابعة تطبيق مبدأ الشفافية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وآلية الالتزام الدول العربية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المرتبطة بإتمام متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما تم استعراض التقارير الدورية لمتابعة أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاطلاع على تطورات وإنجازات الفريق العربي لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة، وكذلك الدعم الفني المُقدّم للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد تم إحاطة اللجنة بتقرير الاجتماع (19) لفريق العمل المختص بمكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية.

- **اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية:**

عُقد الاجتماع (29) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية (الأمانة العامة: 25-2018/12/27)، لاستكمال التفاوض على وضع قواعد منشأ تفصيلية للقائمتين (2) و(3)، وتم التوافق على وضع قاعدة منشأ تفصيلية للقائمة رقم (2) على أن يتم تطبيق قاعدة (45%) للفصل (39) بالكامل ويتم تطبيق قاعدة (40%) لباقي بنود القائمة رقم (2). وقد تحفظت كل من الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية السودان والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية على ربط دخول القائمة رقم (2) حيز النفاذ بعد الاتفاق على القائمة رقم (3). كما تم تسجيل المواقف التفاوضية للدول الأعضاء على القائمة رقم (3)، وتم مراجعة جميع الجداول الخاصة بتبنيد قواعد المنشأ التفصيلية وفق النظام المنسق لعام 2017.

ثانيا: الشؤون الجمركية:

- **لجنة التوفيق بين الترجمات للنظام المنسق:**

- عُقد الاجتماع المشترك بين لجنة التوفيق بين الترجمات للنظام المنسق واللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية بالمجلس الأعلى للجمارك اللبنانية (بيروت: 19-2018/11/23) لمراجعة وتحديث الجدول الخاص ببنود قواعد المنشأ المتفق عليها وفق النظام المنسق الدولي والتي صدرت من منظمة الجمارك العالمية. وقد تم عرضها على الاجتماع (28) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية (الأمانة العامة: 29/4-2018/5/1).
- سيعُقد اجتماع لجنة التوفيق بين الترجمات للنظام المنسق (الأمانة العامة: 21-2019/1/25)، حيث سيتم إدخال التعديلات وترجمة شروحات النظام المنسق لعام 2017 للنسخة العربية ومراجعة ملاحظات الدول عليها، تمهيداً لعرض نتائج الاجتماع على لجنة النظام المنسق بمنظمة الجمارك العالمية ببروكسل.

- **اجتماع السادة مدراء عامي الجمارك:**

عُقد الاجتماع الإقليمي (49) للسادة مدراء عامي الجمارك لإقليم منطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط (جمهورية مصر العربية: 2019/1/13)، لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع السابق(48) ومناقشة العديد من الموضوعات، والتي من بينها: دراسة استخدام لغات إضافية في أعمال منظمة الجمارك العالمية، إنشاء مركز إقليمي للتكوين بالجمهورية التونسية، مناقشة عضوية الإقليم في لجان منظمة الجمارك العالمية.

- **الفريق العربي المعني بصياغة المبادرة العربية لأمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة:**

عُقد الاجتماع (10) للفريق العربي المعني بصياغة المبادرة العربية لأمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة (الأمانة العامة: 16-2019/1/17)، لمناقشة وتضمين ملاحظات الدول العربية الأعضاء حول المبادرة تمهيداً لعرضها على اجتماع مدراء عامي الجمارك القادم الذي سينعقد في منتصف عام 2019، ومن ثم عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (104) للنظر في اعتمادها.

- **الاجتماع المشترك بين رؤساء أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ وأجهزة الجمارك في الدول العربية:**

عُقد اجتماع اللجنة المصغرة المعنية بدراسة سبل تعزيز التعاون بين أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ وأجهزة الجمارك في الدول العربية بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب (الجمهورية التونسية: 2018/9/17). كما عُقد الاجتماع المشترك بين رؤساء أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ وأجهزة الجمارك في الدول العربية بتاريخ 2018/9/18 لمناقشة نتائج تطبيق توصيات الاجتماع المشترك السابق لأعمال اللجنة، حيث ناقش الأنظمة المتبعة لدى الدول العربية الأعضاء في تحديد العلاقة بين جهاز أمن الحدود والمطارات والموانئ وجهاز الجمارك، بالإضافة إلى استعراض تجارب الدول الأعضاء في مجال التعاون بين جهاز أمن الحدود والمطارات والموانئ وجهاز الجمارك في الدول العربية. كما ناقش الاجتماع مشروع الإدارة المتكاملة للحدود ونموذج للتعاون بين أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ وأجهزة الجمارك في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، وتجارب الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود.

ثالثاً: تحرير تجارة الخدمات:

في إطار سعي الأمانة العامة لزيادة عدد الدول المُنضمة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وبناء على طلب من دولة فلسطين، عُقدت ورشة عمل حول التجارة في الخدمات لدولة فلسطين (عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية: 9 -2018/12/13). وهدفت الورشة إلى توفير الدعم الفني لمختلف الجهات بدولة فلسطين ذات الصلة بالقطاعات الخدمية حتى تتمكن من إعداد جدول التزامات خاص بالتجارة في الخدمات لكي تنضم إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية. وقد تم توفير برنامج دعم فني متكامل يشمل الموضوعات الفنية الخاصة بالنص القانوني للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية وكذلك اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، والخطوط الاسترشادية لجدولة التزامات الخدمات وكيفية إعداد جدول الالتزامات. وشارك في ورشة العمل (15) مشاركاً من صانعي القرار بدولة فلسطين ممثلين عن قطاعات خدمات المحاسبة والمحاماة والمهندسين والاتصالات والبريد والسياحة والتأمين والمصارف والبيئة، وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة وخبراء قانونيين. كما عُقد نموذج محاكاة لكيفية التنسيق الوطني بين مختلف الجهات المعنية بقطاع السياحة في دولة افتراضية بهدف التوافق حول الالتزامات التي يمكن تقديمها في هذا القطاع.

رابعاً: الاتحاد الجمركي العربي:

- **لجنة الاجراءات الجمركية:**

عقد الاجتماع (21) للجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات (الأمانة العامة: 10-2018/12/13) ، حيث تم خلاله مناقشة عدد من الموضوعات، من أهمها: التحفظات الخاصة بالدول الأعضاء على مشروع دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد، ملاحظات ومرئيات الدول حول مركز المعلومات الجمركي العربي وعملية التبادل المعلومات الجمركية إلكترونياً، الاستبيان الخاص بقياس مؤشرات الأداء في تطبيق متطلبات تيسير وتسهيل التجارة بين الدول العربية.

- **لجنة القانون الجمركي العربي الموحد:**

عُقد الاجتماع (32) للجنة القانون الجمركي العربي الموحد (الأمانة العامة: 23-2018/12/24) لمتابعة تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2190) بتاريخ 2018/9/6 الخاص بإحالة مشروع القانون الجمركي العربي الموحد إلى لجنة القانون لإعادة مناقشة التحفظات الواردة في مشروع القانون واللائحة التنفيذية. وتم الاتفاق على رفع التحفظات الخاصة ببعض البنود والإبقاء على التحفظات الخاصة بالأسواق والمناطق الحرة.

خامساً: البرامج التدريبية وورش العمل:

- **برنامج تدريبي متقدم حول السياسات التجارية للدول العربية الأقل نمواً:**

تم عقد برنامج تدريبي متقدم حول السياسات التجارية للدول العربية الأقل نمواً الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (القاهرة: 25-2018/11/29). وشارك في البرنامج 30 متدرباً ممثلين عن وزارة التجارة وعن الجمارك بالإضافة إلى مشاركين من الأمانة العامة. وقد تم تنفيذ البرنامج التدريبي خلال 14 جلسة عمل على مدار خمسة أيام، حيث تم تقديم 12 عرضاً تقديمياً بالإضافة إلى الممارسة العملية والمحاكاة لتحليل بيانات التجارة للدول المشاركة. وقدّم التدريب خبراء متخصصون في مختلف مجالات السياسة التجارية بالإضافة إلى الفريق الفني لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد قدّمت الأمانة العامة عرضاً حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنجازاتها، واتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، وتطورات إنشاء الاتحاد الجمركي العربي. وساهم البرنامج التدريبي في تعزيز المعرفة والقدرات الفنية للمشاركين حول اتفاقات منظمة التجارة العالمية، واتفاقات التجارة الإقليمية خاصةً فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما قام المشاركون باستخراج بيانات التجارة وبيانات التعريفة الجمركية والإجراءات غير الجمركية من المواقع الالكترونية الدولية الخاصة بالبيانات، كما تم التدريب من خلال الممارسة العملية على تحليل بيانات التجارة الخاصة بالدول المشاركة.

- **ورش عمل وطنية بهدف تعريف الجهات الوطنية بالدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بأهمية تطويرها:**

في إطار جهود جامعة الدول العربية لإدراج ملفي الصحة والصحة النباتية (SPS) والعوائق الفنية أمام التجارة (TBT) ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بافتا)، تم الاتفاق على تنظيم ورش عمل وطنية بهدف تعريف الجهات الوطنية في الدول أعضاء المنطقة بأهمية تطويرها؛ لكي تكون شاملةً لكل ملفات التجارة العالمية وفقًا لما هو معمول به بمنظمة التجارة العالمية، وأيضًا بأغلب ترتيبات التجارة التفضيلية سواء كانت ثنائية أم إقليمية، بالإضافة إلى استعراض ما تم إنجازه على المستويين الوطني والإقليمي في إطار التعاون المشار إليه. كم تم الاتفاق على عقد ورش العمل بالتعاون بين كل من جامعة الدول العربية ومشروع المبادرة العربية لسلامة الأغذية وتسهيل التجارة (SAFE) ونقاط اتصال المنطقة بكل دولة. وقد تم تنظيم الورش في كل من الجمهورية اللبنانية، دولة فلسطين، المملكة الأردنية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، الجمهورية التونسية، الجمهورية اليمنية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، جمهورية السودان. ومن أهم النتائج الصادرة عن الورش:

1. إعداد نصوص قانونية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حول الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة، على أن تكون هذه النصوص متوافقةً مع أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية.
2. الربط الواضح بين الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة وبين باقي الملفات التجارية القائمة أو التي من المزمع أن يتم إضافتها إلى البافتا.
3. إنشاء لجنة فنية لكل من الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة في إطار لجنة التنفيذ والمتابعة لكي تتولى وضع النصوص القانونية وتنفيذها ومختلف الأمور الخاصة بالملفين، والعمل على سرعة تحديد مهام هاتين اللجنتين.

2. في مجال البيئة والإسكان والموارد المائية:

<u>في مجال البيئة واستدامة الموارد الطبيعية:</u>

- عُقِد اجتماع تشاوري بين الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (المنامة – مملكة البحرين: 26-2018/9/27) لتبادل الرؤى والافكار حول كيفية تعزيز التعاون بين الطرفين والخروج بموقف عربي موحد من الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الجمعية العمومية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المقرر عقدها خلال الفترة 11-2019/3/15 بنيروبي /كينيا.
- عقد الاجتماع الثاني للجنة تحديث وتطوير عمل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (الأمانة العامة: 1- 2018/10/2).
- عقدت الدورة (30) لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة (الأمانة العامة: 2018/10/25) وسبقها الاجتماع (55) للمكتب التنفيذي (الأمانة العامة: 2018/10/24)، بينما عقدت الدورة (20) للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي (الأمانة العامة: 21-2018/10/23)، حيث تمت مناقشة 25 بند صدرت قرارات بشأنها.
- عقد اجتماع بين الأمانة العامة والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة /مكتب غرب آسيا (الأمانة العامة: 2018/11/5)، لبحث سبل تفعيل دور الاتحاد في دعم جهود جامعة الدول العربية في تحفيز الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بالتغير المناخي ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع الحيوي. وتناول الاجتماع مشروع الأنظمة البيئة السليمة لتنمية المراعيGEF/HERD، والذي يهدف إلى تطبيق مفاهيم الادارة المستدامة للمراعي في كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية. كما يتطلع المشروع إلى تعزيز التعاون في هذا المجال في كافة الدول العربية على مستوى السياسات في هذه المرحلة، أملاً في أن يتم توسيع التطبيق العملي ليشمل مزيد من الدول العربية.
- عقد الاجتماع التشاوري حول الصحة والبيئة (الأمانة العامة: 2018/11/11) لمناقشة الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للصحة والبيئة. وبحث الاجتماع موضوع التخلص الآمن من المخلفات الطبية والأدوية منتهية الصلاحية، وكذلك الملوثات البيئية ذات الارتباط المشترك بالصحة والبيئة.
- شاركت الأمانة العامة في ورشة عمل حول الإحصاءات البيئية والمعلومات من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي تنظمها لجنة الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ مكتب غرب آسيا، بالتعاون مع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة (UNSD)، والوكالة الأوروبية للبيئة (بيروت: 12- 2018/11/16).
- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع (14) لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (14 COP)، والاجتماع (9) لمؤتمر أطراف بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية (COPMOP9)، والاجتماع (3) لمؤتمر

أطراف بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على وتقاسم المنافع الناتجة عن استخدام الموارد الوراثية (COPMOP3) (شرم الشيخ: 17 – 2018/11/29)، وشارك فيه أكثر من 4 آلاف مشارك، وممثلون من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وأمانات الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. وتمت إجازة 28 قراراً خاص بموضوعات ذات أولوية لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولين.

- عُقد "المؤتمر الدولي الأول حول الاستدامة: الكفاءة البيئية لتحقيق معيشة أفضل" (القاهرة: 13–2018/12/15)، بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية مصر العربية وعدد من المنظمات الأخرى.

في مجال الحدّ من مخاطر الكوارث:

- عُقد المؤتمر العربي الرابع للحدّ من مخاطر الكوارث والمؤتمر العربي الإفريقي للحدّ من مخاطر الكوارث (الجمهورية التونسية: 9–2018/10/13). وتم الاتفاق على مخرجات المؤتمر المتمثلة في الإعلان المتوقع صدوره باسم المنطقة العربية، بالإضافة إلى المساهمات العربية في الإعلان العربي الإفريقي المشترك، وكذلك الانتهاء من خطة عمل تنفيذ الاستراتيجية العربية للحدّ من مخاطر الكوارث للعامين 2019–2020. وكذلك تم التشاور والاتفاق على الدور المنوط بأًصحاب المصلحة من المنطقة العربية في مجال الحدّ من مخاطر الكوارث.
- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع التشاوري للرصد والمراقبة الإقليمية لتنفيذ إطار عمل سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث (بون– ألمانيا: 25– 2018/9/26)، وهدف الاجتماع التنسيقي بين المنظمات الإقليمية ذات الصلة وجامعة الدول العربية، التي تساهم في دعم الدول الأعضاء لوضع ورصد استراتيجيات الحدّ من مخاطر الكوارث، وإلى بناء قدرات المنظمات الإقليمية لتمكينها من استخدام نظم الرصد على المستوى الإقليمي التي طوّرها مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث. وتناول الاجتماع أيضاً دراسة المتطلبات المحددة له وكيفية توفيرها.
- عقدت ورشة العمل الإقليمية حول "مرونة النظم الإيكولوجية وجهوزية المجتمعات: تخفيف أثر المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية في الدول العربية" (القاهرة: 3–2018/12/4).

في مجال الإسكان والتعمير:

- عُقد الاجتماع الرابع للجنة العربية الدائمة لإعداد وصياغة وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء (الأمانة العامة: 24–2018/9/26). وتناول الاجتماع عدداً من الموضوعات الهامة، من بينها: التعاون مع المنظمات والاتحادات العربية المعنية، سير تحديث الكود العربي للأحمال والقوى، سير إعداد كودات المرحلة الثامنة، المرحلة الانتقالية لتطبيق الكودات العربية الموحدة للبناء، تقييم عمل لجنة الكودات العربية الموحدة للبناء، مقترحات الكودات العربية الموحدة للبناء للمرحلة التاسعة، انتخاب رئيس لجنة الكودات العربية الموحدة للبناء ونائبه للعامين 2018–2019.
- شاركت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في الاحتفال بيوم الإسكان العربي التي نظمته وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2018/10/1.
- عقدت الأمانة الفنية للمجلس الاجتماع (64) للجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب (الأمانة العامة: 8–2018/10/10). وتناول الاجتماع عدداً من الموضوعات، من بينها: مؤتمر الإسكان العربي، الاحتفال بيوم الإسكان العربي، جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، المستجدات بشأن الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية، التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول في مجال الإسكان والتعمير، متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 والخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان

والتنمية الحضرية، التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة (برنامج عمل المجلس لعام 2018–2019)، تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان، محور أعمال الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير، المقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك، أساليب التمويل العقاري، دعم جمهورية الصومال في مجال تدريب الكوادر بقطاع الاسكان والتعمير، التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير، عرض الدراسات والتجارب حول تأهيل المباني والمدن المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية والتعافي واستعادة البنى التحتية والخدمات الحضرية، تجارب الدول العربية حول السكن الاجتماعي.

- عقدت الأمانة الفنية للمجلس الاجتماع (83) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب (الأمانة العامة: 2018/10/11) اعتمدت فيه توصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64) المُشار إليه سابقاً. كما تم مناقشة بنود مشروع جدول أعمال الدورة (35) للمجلس.
- شاركت الأمانة الفنية للمجلس في الاجتماع (51) للجنة الاستشارية العليا للتقييس (الرباط: 17–2018/10/18)، وتم تقديم عرض حول ما توصلت إليه اللجنة العربية الدائمة لإعداد وصياغة وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء في إعداد الكودات.
- شاركت الأمانة الفنية للمجلس في المؤتمر العربي الدولي (23) لصناعة الإسمنت(عمان: 20–2018/11/22). وتم استعراض أخر الإحصائيات في انتاج واستهلاك الإسمنت في الوطن العربي، وحثّ المؤتمر الدول العربية التي لديها مصانع للإسمنت على السعي لموائمة العملية التصنيعية مع متطلبات الحفاظ على البيئة وتخفيض الانبعاثات والتلوث مستخدمة التقنية الحديثة لذلك.
- عقدت الأمانة الفنية للمجلس اجتماعاً تنسيقياً مع وزارة الاسكان بمملكة البحرين (مملكة البحرين: 20–2018/11/23)، للإعداد والتحضير لمؤتمر الإسكان العربي الخامس والدورة (35) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب. وقد عُقد مؤتمر الإسكان العربي الخامس وموضوعه "دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي (مملكة البحرين: 11–2018/12/12).
- عقدت الدورة (35) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب (مملكة البحرين: 2018/12/13)، وتناولت عدداً من الموضوعات، من بينها: ملصق شعار يوم الإسكان العربي لعام 2019 وهو "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دعم الاسكان الميسر"، إعادة إطلاق الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ورفعها إلى القمة العربية في دورتها العادية (30) وفق الآليات والأنظمة المتبعة وذلك للاعتماد.
- شاركت الأمانة الفنية للمجلس مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة /مكتب غرب آسيا في ورشة العمل لأعضاء لجنة صياغة كل من تحديث الكود العربي الموحد للعزل الحراري والكود العربي للتكييف والتبريد والتدفئة المركزية (القاهرة: 18– 2018/12/19).

<u>في مجال الموارد المائية:</u>

- شاركت الأمانة العامة في الورشة الدولية حول الترابط بين المياه والطاقة والغذاء في دول المشرق (بيروت: 24–2018/9/25)، والتي نظمتها المؤسسة الألمانية كونراد أديناور ومركز الشرق الأوسط لأبحاث التحلية بسلطنة عمان بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه اللبنانية وبرعاية معالي وزير الطاقة والمياه بالجمهورية اللبنانية. وقدّمت الأمانة العامة ورقة حول عمل المجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمات الشريكة في إعداد الدراسات وبناء القدرات،

ومقترحات حول نوعية المشاريع التي يمكن اعتبارها محاور عمل ذات أولوية للمنظمات الدولية والإقليمية من أجل تحقيق إدارة متكاملة للموارد الطبيعية بما يسهم في استدامتها وتحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقة، وكيفية تضمين الترابط بين القطاعات الثلاث في البرامج التنموية التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- شاركت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه في الاجتماع (8) للأطراف حول اتفاقية المياه العابرة للحدود (كازخستان: 10-2018/10/12). شارك فيه أكثر من 80 دولة و400 مشارك. وقدّمت الأمانة العامة ورقة عمل في الجلسة الحوارية حول الترابط بين المياه والطاقة والغذاء في المياه العابرة للحدود والتي نظمها الاتحاد الأوربي بالتعاون مع المركز الاقليمي للبيئة لآسيا الوسطى والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة. ومن أهم مخرجات الاجتماع إصدار تقرير حول آليات تمويل التعاون الدولي حول المياه العابرة للحدود.
- شاركت الأمانة الفنية للمجلس في فعاليات المؤتمر الدولي الأول للمياه الذي نظمته وزارة المياه والري بجمهورية مصر العربية (القاهرة: 14-2018/10/18)، وذلك كعضو في اللجنة العلمية الدولية للتحكيم. وتم مناقشة أوراق علمية حول معالجة وإعادة استعمال مياه الصرف الصحي، والنوع الاجتماعي والإدارة المتكاملة للمياه بتعاون مع اليونسكو، ومستقبل الطاقة الشمسية في الري في المنطقة العربية بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.
- نظمت الأمانة الفنية للمجلس بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا اجتماع فريق عمل المياه (القاهرة: 28-2018/10/29). وتم خلاله مراجعة مخرجات الاجتماع التنسيقي للقطاعات المرتبطة بالمياه وتحديد الشروط المرجعية لعمل فريق عمل المياه، وتعيين رئيس ونائب رئيس للفريق، والأنشطة ذات الأولوية ضمن المحاور الأربعة، وهي: الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، ندرة المياه، التغيرات المناخية، المياه المشتركة.
- شاركت الأمانة العامة في قمة الأطراف حول التنوع البيولوجي (شرم الشيخ: 14-2018/11/29)، ومن أهم محاورها تأثير النزاعات المسلحة على التنوع البيولوجي خصوصاً في المحميات والمناطق الرطبة.
- عُقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء لمناقشة مسودة المبادئ الاسترشادية للتعاون بين الدول العربية حول المياه المشتركة (بيروت: 5-2018/12/6) بالتعاون مع لجنة الاسكوا وبحضور الخبراء المعنيين وخبير في القانون الدولي وبحضور ممثلين عن (11) دولة عربية. وقد اتفقت اللجنة على عقد اجتماع مصغر لثلاث دول هي المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان لإنهاء صياغة الفقرات المتبقية وعرض المسودة على المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته (11). وتم تنظيم دورة تدريبية حول مستجدات التعاون الدولي حول المياه المشتركة خصوصا متابعة الغاية 6.5.2 من الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، وقدّمها خبيرين من اليونسكو ومن أمانة الاتفاقية الدولية للمياه.
- شاركت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بورقة في اجتماع خبراء حول تحديات التنمية المستدامة في المدن في المنطقة العربية (جمهورية مصر العربية: 7-2018/12/10). وركّزت الورقة على تأثير التغيرات المناخية على موارد المياه وإنتاج الغذاء وأثره على الامداد والصرف الصحي. ويعتبر هذا الاجتماع أساساً لإنشاء مجموعة عمل التنمية الحضرية المستدامة وهي شبكة دولية للباحثين والاكاديميين لتبادل الخبرات حول الانتقال من الاسكان إلى التنمية الحضرية المستدامة.
- شاركت الأمانة الفنية للمجلس بورقة علمية في المؤتمر الدولي الأول حول "الكفاءة البيئية في المنطقة العربية لتحقيق معيشة أفضل" (القاهرة: 2018/12/13). وركّزت الورقة على تحديات وحلول الكفاءة البيئية في المنطقة العربية مع التركيز على ثلاث قطاعات هي المياه والطاقة والغذاء. كما تمت مناقشة سبل الحد من الفاقد وتعظيم كفاءة الاستخدام في هذه القطاعات واستعراض نماذج لمشاريع رائدة توضح الاجراءات الاقتصادية والمؤسساتية

المطلوبة من أجل توجيه الاستثمارات بما يضمن استدامة الموارد ورفع الكفاءة وتحسين انتاجية المياه والطاقة والاراضي في أفق 2030 بما ينسجم مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه القطاعات في المنطقة العربية.

<u>في مجال الأرصاد الجوية والمناخ:</u>

- عقدت اللجنة الفنية للاستراتيجية العربية لخدمات الأرصاد الجوية اجتماعها الأول (الأمانة العامة: 2 – 2018/10/3)، وناقشت تقرير الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الأرصاد الجوية حول مشروع الاستراتيجية العربية، واتفقت اللجنة على أهمية مواءمة الاستراتيجية العربية لخدمات الأرصاد الجوية مع الخطط الوطنية في الدول العربية. وفي هذا الشأن، قامت الأمانة الفنية للمجلس بإعداد استبيان حول "الخطط الوطنية لتقديم وتطوير خدمات الأرصاد الجوية في الدول العربية"، وتم تعميمه على كافة مرافق الأرصاد الجوية العربية، وسيتم وضع إطار مشروع الاستراتيجية العربية في ضوء الردود على الاستبيان، لتتوائم مع الخطط الوطنية التي تقدمها مرافق الأرصاد الجوية العربية.
- عقدت الاجتماعات التنسيقية الدورية لمفاوضي تغير المناخ من الدول العربية (القاهرة: 13–2018/11/15) وتضمنت: ورشة العمل (11) لتنمية قدرات المفاوضين – الاجتماع (21) للمجموعة التفاوضية العربية لتغير المناخ – الاجتماع (4) لفريق عمل متابعة خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ. وقد تناولت جلسات الورشة تحليلاً مستفيضاً لكافة مسودات النصوص التفاوضية لآليات تنفيذ اتفاق باريس، وتم بلورة الموقف العربي المُحدَّث والرؤية العربية للتعامل مع كافة الموضوعات المعروضة على مائدة مفاوضات الدورة (24) لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهيئاته الفرعية (كاتوفيتسه– بولندا: 2– 2018/12/14).
- عقد "الاجتماع التقني للأرصاد الجوية والطيران" (الرباط: 25–2018/11/28)، بتنظيم مشترك مع المنظمة العربية للطيران المدني والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الطيران المدني الدولي والاتحاد الدولي للنقل الجوي.
- عقدت ورشة عمل حول "إدارة جودة خدمات الأرصاد الجوية وآليات استرداد تكاليف خدمات الأرصاد الجوية للطيران المدني" (الرباط: 26–2018/11/28)، وتم مناقشة آليات تعزيز خدمات الأرصاد الجوية المقدمة للملاحة الجوية وسلامة الطيران. ومن أهم توصياتها: مواصلة إجراءات التقييم ورفع كفاءة مقدمي خدمات أرصاد الطيران، تطبيق التقنيات الحديثة لتقديم هذه الخدمات، الاستفادة من الخبرات العربية في هذا المجال، ترسيخ مفهوم إدارة المخاطر لدى المعنيين لما له من تأثير مباشر على حماية الأرواح والممتلكات، المردود الاقتصادي الإيجابي لتطبيق مفهوم الجودة على المستوى الوطني في كل دولة عربية.
- شاركت الأمانة الفنية في اجتماعات الدورة (24) لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهيئاته الفرعية (كاتوفيتسه– بولندا: 2–2018/12/14)، وعقدت اجتماعات تنسيقية للمجموعة التفاوضية العربية لمتابعة سير المفاوضات وحشد التوافق مع التكتلات الإقليمية والدول النامية ذات المصالح المشتركة والتوجهات المتماثلة مع الدول العربية، ومتابعة مسودات النصوص التفاوضية واللقاءات الرسمية وغير الرسمية التي عقدت خلال المؤتمر. وكان لهذه الاجتماعات التنسيقية أبلغ الأثر في الحفاظ على المصالح العربية المشتركة. وقد شملت جلسات المؤتمر مناقشة آلية تنفيذ اتفاق باريس وأهم عناصره (التخفيف والتكيف ونهج السوق والدعم المالي ونقل التكنولوجيا وآليات الشفافية والامتثال وتدابير الاستجابة). وفي الختام، تم الانتهاء من برنامج عمل اتفاق باريس واعتماد آليات لتنفيذ الاتفاق، والتي ستكون ملزمة للمجتمع الدولي، لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وبيئية على كافة دول العالم.

- عقدت لجنة إدارة معلومات مخاطر الطقس والمناخ اجتماعها الرابع (الأمانة العامة: 8- 2019/1/10). وتم خلال الاجتماع مناقشة عدة موضوعات، شملت: برامج إدارة معلومات الطقس والمناخ في الدول العربية، سياسات ومنهجيات الحد من مخاطر الكوارث المرتبطة بالطقس في الدول العربية، السياسات المستخدمة في التعامل مع الظواهر الجوية المتطرفة، التعاون مع الجهات الوطنية والإقليمية لتعزيز وتنمية القدرات والبنى التحتية لمرافق الأرصاد الجوية العربية في مجالات العلوم وتكنولوجيا المناخ.
- عقد فريق عمل التدريب وبناء القدرات اجتماعه الثاني (الأمانة العامة: 15-2019/1/16)، تم خلاله مناقشة إنشاء قاعدة بيانات تشمل الاحتياجات التدريبية لمرافق الأرصاد الجوية العربية والآليات الملائمة لتلبيتها، ووضع برامج تدريبية تتوافق وتوجهات كل من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الطيران المدني الدولي في المجالات الآتية: الحد من مخاطر الكوارث، الإطار العالمي للخدمات المناخية، نظام المنظمة المتكامل للرصد، خدمات الأرصاد الجوية للملاحة الجوية، تطوير وتنمية القدرات وغيرها من البرامج.

ꕥ

3. في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات:

- عُقدت الدورة (44) للمكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (الأمانة العامة: 2018/11/28)، والدورة (22) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (الأمانة العامة: 2018/11/28)، وتم خلالهما مناقشة نتائج الاجتماع (35) للجنة العربية الدائمة للبريد، وكذلك نتائج الاجتماع (43) للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات. كما تضمنت المناقشة العديد من الموضوعات الهامة منها:
  1. تقارير وتوصيات فرق العمل البريدية.
  2. الاستراتيجية البريدية العربية العامة للفترة 2018 – 2024.
  3. معرض طوابع البريد العالمي.
  4. طابع البريد العربي الموحد.
  5. متابعة تنفيذ خطة التنمية الإقليمية للمنطقة العربية 2017 – 2020.
  6. القضايا الخاصة بفلسطين في كل من مجالي البريد والاتصالات وتقنية المعلومات.
  7. نتائج أعمال فرق العمل التابعة للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات.
  8. نشاط الأجهزة التي تتمتع بصفة المراقب في أعمال مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات.
  9. نتائج مؤتمر المندوبين المفوضين PP-18.
  10. التعاون العربي المشترك مع المجموعات الإقليمية الأخرى في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
  11. المبدرة العربية لحوكمة الإنترنت في المنطقة العربية.
  12. مشروع الربط الإقليمي لشبكات الإنترنت العربية.
  13. المنتدى الإقليمي للمحتوى الرقمي العربي.
  14. تشكيل فريق عمل للتحضير لاجتماعات مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات.
  15. طلب دولة فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البريدي العالمي.

أولاً: في مجال تقنية المعلومات:

شاركت الأمانة العامة في ورشة العمل التي عقدها الاتحاد الدولي للاتصالات باستضافة كريمة من هيئة تنظيم الاتصالات بالبحرين حول مشروع ربط شبكات الانترنت العربية (المنامة: 2018/10/2)، وتم خلالها استعراض التحديات والفرص التي يمثلها هذا المشروع.

ثانياً: في مجال الاتصالات:

- في إطار التحضير لمؤتمر المندوبين المفوضين التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، عقد فريق العمل العربي المكلف بالتحضير للمؤتمر اجتماعه الرابع (الرياض: 24-2018/9/26)، تم خلاله بلورة المقترحات العربية التي ستُقدم إلى المؤتمر في صيغتها النهائية. كما تم تبادل المواقف بين المجموعة العربية والمجموعات الإقليمية الأخرى، والاتفاق على مرشحي المجموعة العربية لرئاسة أو نيابة رئاسة لجان المؤتمر.
- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع (16) للشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات (المنامة: 3-2018/10/4)، تم خلاله مناقشة المشاريع القائمة وآخر المستجدات فيها، وكذلك مناقشة بعض المشروعات المقترحة. كما تم مناقشة مخرجات ورش العمل التي عقدت على هامش هذا الاجتماع، وقدّمت الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات تقريراً عن نشاطات المجلس خلال الفترة ما بين انعقاد الاجتماعين (15) و(16) للشبكة.
- عُقد الاجتماع التنسيقي الأخير لمؤتمر المندوبين المفوضين (دبي: 2018/11/28)، قبل المؤتمر بيوم واحد، وتم خلاله بلورة الموقف النهائي للمقترحات العربية المشتركة التي قدمت إلى المؤتمر. كما تم تسمية منسق ومؤازر له لكل مقترح من المقترحات العربية المقدمة، وتحديد موعد ومكان الاجتماع التنسيقي العربي اليومي الذي تنظمه الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب بالاشتراك مع رئيس الفريق للوقوف على المستجدات ومجريات الأمور وتحديد موقف المجموعة العربية حيال كل منها.
- عُقد مؤتمر المندوبين المفوضين PP-18 (دبي: 10/29 – 2018/11/16)، تحضيراً للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات والذي شاركت فيه جميع الدول العربية عدا دولة قطر. كما شاركت الأمانة العامة والمكتب الفني للاتصالات التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في المؤتمر. ومن أهم النتائج الصادرة عنه ما يلي:

1. حصلت المجموعة العربية على ثلاث مقاعد في لجنة لوائح الراديو RRB: (المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية).
2. حصلت المجموعة العربية على 7 مقاعد في مجلس الاتحاد (دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، المملكة المغربية، جمهورية مصر العربية).
3. قدّمت المجموعة العربية 40 مقترحاً إلى المؤتمر، وتم اعتماد معظم هذه المقترحات خلال المؤتمر، ومن أهمها:

- تعديلات على القرار 131: قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لبناء مجتمع معلومات جامع وشامل للجميع.
- تعديلات على القرار 34: مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، ودعم هذه البلدان لإعادة بناء قطاع اتصالاتها.

- تعديلات على القرار 197: إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية المستدامة من أجل عالم موصل بالكامل.
- تعديلات على القرار 99: وضع فلسطين في الاتحاد.
- تعديلات على القرار 125: تقديم المساعدة والدعم إلى فلسطين لإعادة بناء شبكات اتصالاتها.
- مقترح لقرار جديد حول قضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالخدمات المتاحة بُحرّية على الانترنت.
- مقترح لقرار جديد لدعم مبادرة العراق Du3M 2025 للنهوض بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالعراق.
- مقترح لقرار جديد حول: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسدّ فجوة الشمول المالي.

- عُقد الاجتماع (24) لفريق العمل العربي الدائم للطيف الترددي (عمان: 9-2018/12/13)، باستضافة كريمة من هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الأردنية وبمشاركة (13) دولة عربية، وتم خلال هذا الاجتماع وضع المقترحات العربية المشتركة التي سوف تقدم إلى المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية WRC-19، الذي سوف يعقد في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (10/28 – 2019/11/22) بمدينة شرم الشيخ. كذلك تمت مناقشة الهيكلية المقترحة للمؤتمر، واستعراض مواقف المجموعات الإقليمية الأخرى بالاتحاد الدولي للاتصالات حيال بنود جدول أعمال المؤتمر.
- عُقد الاجتماع (13) لفريق العمل العربي لشؤون التقييس (دولة الكويت: 17-2018/12/20)، كما عُقدت اجتماعات الفرق الإقليمية العربية التابعة للجان الدراسية بقطاع التقييس في الاتحاد الدولي للاتصالات على هامش هذا الاجتماع. وتم خلال الاجتماع مناقشة العديد من الموضوعات، من أهمها: نتائج مؤتمر المندوبين المفوضين PP-18 ذات الصلة بقطاع التقييس، نتائج لجان الدراسات بقطاع التقييس للفترة الدراسية الحالية (2017-2020)، خطة عمل الفريق للتحضير للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات WTSA-20، وكذلك موضوع ضرورة منع تثبيت التطبيق الاسرائيلي POWERXTEND LUCID على أجهزة التليفونات النقالة الواردة من الصين إلى المنطقة العربية.

4. في مجال الطاقة :

أولاً: في مجال الطاقة:

- شاركت الأمانة العامة في مؤتمر الطاقة العربي (11) (مراكش- المملكة المغربية: 1- 2018/10/4) والذي عُقد تحت شعار "الطاقة والتعاون العربي". وبحث المؤتمر أوضاع الطاقة من جوانبها العديدة ذات الصلة بالتطورات الراهنة والمستقبلية في أسواق النفط والغاز الطبيعي وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي، وأمن الطاقة كشراكة عالمية، والاستثمارات اللازمة لتطوير قطاع الطاقة في الدول العربية. كما تم مناقشة التعاون العربي في مجال الطاقة الكهربائية، وإدارة الطلب على الطاقة في الدول العربية، بالإضافة إلى قضايا البيئة والتنمية المستدامة.
- عُقدت الدورة (6) لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (القاهرة: 5 – 2018/11/8) تحت شعار "حزام واحد، طريق واحد: فرص استثمارية واعدة"، وذلك بمشاركة حوالي 250 مشاركاً من كبار المسؤولين والخبراء والمهندسين ورجال الأعمال المعنيين بشؤون الطاقة منهم 51 مشاركاً من الجانب الصيني، و200 مشاركاً من الجانب العربي (10 دول عربية)، والمنظمات العربية المعنية، وفي نهاية المؤتمر تم التوقيع على البيان الختامي.

ثانياً: في مجال الكهرباء:

- عُقد الاجتماع التشاوري الثالث للجنة التوجيهية وفريق الدراسة وفريق البنك الدولي (الرباط: 9-2018/9/12)، وتم خلاله اعتماد كافة التوصيات المتعلقة بالملاحظات المعلقة على الاتفاقيتين من الدول العربية وهيئة الربط الخليجي والبنك الدولي. كما تم الاتفاق على تشكيل مجموعة فنية مصغرة تكون مهمتها مراجعة الشروط المرجعية لتقديم الخدمات الاستشارية لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية.
- عُقد الاجتماع (22) للجنة التوجيهية (الأمانة العامة: 2018/11/21) تم خلاله الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل مصغرة من مجموعات الربط المختلفة لمراجعة الاتفاقيتين من كافة النواحي سواء القانونية أو الفنية أو اللغوية، وعلى مقترح الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمتعلق بتكوين أمانة السوق المقترحة، والميزانية المقترحة للفترة 2019-2021، والخيارات المختلفة التي سيتم من خلالها تغطية الميزانية.
- عقد المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء اجتماعه (34) (الأمانة العامة: 2018/11/22)، وأصدر عدة قرارات، من أهمها:

1. رفع موضوع السوق العربية المشتركة للكهرباء والنسخة المحدثة من الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية بالجمهورية اللبنانية (بيروت: يناير 2019).
2. تقديم الشكر للبنك الدولي على مساهمته في تطوير وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء. والإحاطة علماً بمبادرته الجديدة الخاصة بتسيير التنفيذ (Implementation Facility)، وللصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمه ومساهماته في تغطية نفقات الخدمات الاستشارية ولإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية، ولدراسة جدوى بدائل إنشاء المركز التنسيقي الإقليمي للسوق، والدعم المالي المقدم لإقامة المؤتمر الإقليمي لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية، المقترح عقده بدولة الكويت يومي 29 - 2019/4/30.

- عُقد المؤتمر العام (6) للاتحاد العربي للكهرباء والمعرض المصاحب (المملكة الأردنية الهاشمية: 5-2018/12/6) بتنظيم مشترك بين الاتحاد العربي للكهرباء وشركة الكهرباء الوطنية الأردنية، وشاركت فيه الأمانة العامة بورقة عمل حول تطورات السوق العربية المشتركة للكهرباء والطاقة النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه في إطار التكامل العربي، والمقارنة بين توليد الطاقة الكهربائية من المصادر التقليدية والنووية والمتجددة، وصدر عنه بيان ختامي.

ثالثاً: في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة:

- عُقد الاجتماع (11) للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية بتاريخ 2018/9/27، على هامش منتدى بيروت الدولي للطاقة. وشارك في الاجتماع (23) خبيراً من (6) دولة عربية، هي: المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، جمهورية العراق، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية. كما حضره بصفة مراقب كل من المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA). وتضمنت التوصيات ما يلي:

1. تكليف أمانة المجلس بعرض النسخة المعدلة من الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة على الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي لاعتمادها وفقاً لقرار المجلس في دورة ابريل 2017.
2. حث الدول العربية على إعداد تقاريرها السنوية وفقاً لمنهجية متابعة وإعداد التقارير الخاصة بتطور كفاءة الطاقة في الدول العربية.
3. تكليف أمانة المجلس بالبدء بالتحضير للدورة الخامسة للمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، تحت عنوان "الابتكار في خدمة الطاقة المستدامة في العالم العربي".
4. تكليف أمانة المجلس بالعمل على إصدار النسخة الرابعة من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (2017) وفق المقترح المقدم من قبل أمانة المجلس والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، قبل اجتماع المكتب التنفيذي في نوفمبر 2018. وبتنظيم احتفالية اليوم العربي لكفاءة الطاقة لعام 2019 والمسابقة المصاحبة لتكون حول أفضل منشأة أُعيد تأهيلها لتصبح خضراء.

- شاركت الأمانة العامة في مؤتمر مصر الأول للطاقة المتجددة (القاهرة: 9-2018/10/11)، بتقديم ورقة عمل حول الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030، وتم خلالها توضيح الأهداف الرئيسية للاستراتيجية ونتائجها المتوقعة ولمحة عن الخطة التنفيذية لها.
- عُقد ملتقى الطاقة العربي الألماني التاسع (القاهرة: 24-25 /2018/10) بمشاركة رجال الاقتصاد والأعمال من الدول العربية وألمانيا ووفد كبير من البرلمان الألماني. وتضمن الملتقى خمس جلسات تم فيها مناقشة المشاريع القائمة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين في قطاع الطاقة وإنتاج الكهرباء والذي يشكل أحد أهم ركائز التعاون العربي الألماني.
- شاركت الأمانة العامة في فعاليات مؤتمر المتوسط السنوي (إسبانيا: 25-2018/10/26)، وهدف المؤتمر هذا العام لمناقشة قضايا الطاقة وأهميتها للنمو الاقتصادي وكيفية التعاون لمواجهة التحديات التي تواجه أمن الطاقة، واستضافت فعالياته إسبانيا بالتعاون مع سلوفاكيا بصفتها رئيس مجموعة الاتصال المتوسطية وبالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وحضر المؤتمر 170 مشاركاً، وتضمن برنامج عمله إلى جانب جلستي الافتتاح والختام ثلاث جلسات عمل فنية حول: الترابط وأهمية الطاقة، حماية البنية التحتية للطاقة ومنشآتها، الطاقة المتجددة وفوائدها من منظور جديد، وعقدت جميعها في اليوم الأول بالإضافة إلى جلسة شارك فيها القطاع الخاص، ثم جلسة وزارية رفيعة المستوى عقدت في اليوم الثاني.
- عقد منتدى بيروت التاسع للطاقة والتنمية المستدامة (بيروت: 9-2018/9/11) تحت عنوان " دور التكنولوجيا الرقمية في توسيع أفق الاستثمار في عالم الطاقة المستدامة"، وبالتنسيق مع كل من: جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، البنك المركزي اللبناني، لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ، وتحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون. وفي ختام المؤتمر وقّع الأمين العام لمجلس الطاقة العالمي مع أمين عام اللجنة الوطنية للمجلس على مذكرة تفاهم، تهدف إلى تعزيز التعاون بين مجلس الطاقة العالمي والجمهورية اللبنانية.

5. في مجال النقل والسياحة:

أولاً: في مجال النقل:

- عُقد منتدى "تحديد أثر طريق الحرير وإيجاد الفرص الاستثمارية بين الدول العربية والصين" (مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري 17- 2018/9/18)، وصدر عنه عدد من التوصيات تم عرضها على المكتب التنفيذي ومن ثم على مجلس وزراء النقل العرب في دورته العادية (31).
- عُقد الاجتماع المشترك للجان الفنية للنقل البري والبحري ومتعدد الوسائط (مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – مدينة الإسكندرية: 21-2018/9/22)، وصدر عنه عدد من التوصيات تم عرضها على المكتب التنفيذي ومن ثم على مجلس وزراء النقل العرب في دورته العادية (31).
- عُقد اجتماع الدورة (61) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب (مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري- مدينة الإسكندرية: 2018/10/22)، وتم خلاله تدارس الموضوعات المعروضة على اجتماع الدورة (31) لمجلس وزراء النقل العرب ورفع التوصيات بشأنها إلى المجلس.
- عُقد اجتماع الدورة (31) لمجلس وزراء النقل العرب (مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري- مدينة الإسكندرية: 23- 2018/10/24)، وصدر عنه القرارات التالية:

1. دعوة وزارات النقل/المواصلات لموافاة الأمانة العامة بالمقترحات التي يمكن للمجلس الوزاري المشاركة بها في فعاليات (إكسبو 2020 دبى) .
2. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والجانب الأمريكي الجنوبي للترويج لإنشاء شركتي قطاع خاص أحدهما للخدمات اللوجستية والأخرى للنقل البحري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.
3. دعوة الدول العربية والمنظمات والاتحادات الدولية ذات العلاقة بالتحرك السريع لتقديم الدعم اللازم للمساهمة في إزالة الاضرار التي أصابت قطاع النقل الفلسطيني جرّاء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.
4. دعوة وزارات النقل/ المواصلات في الدول العربية التي لم توافِ الأمانة العامة بتقرير حول الجهود والإنجازات التي تقوم بها كل دولة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، إلى سرعة موافاة الأمانة العامة بتلك التقارير، حتى يتسنى تضمين تلك التقارير في التقرير الذي تعده الأمانة العامة لجهود مجلس وزراء النقل العرب في هذا الشأن.
5. الموافقة على الشروط المرجعية لدراسة مشروع إنشاء البوابة الالكترونية العربية لتسهيل النقل والتجارة، مع الأخذ في الاعتبار مرئيات الجهات المختصة بالتجارة والجمارك بشأنها حتى تكون الدراسة شاملة.
6. تكليف الأكاديمية بإنشاء بيت خبرة عربي متخصص لتمكين الدول الأعضاء من الاستفادة من بيت الخبرة بالأكاديمية في إجراءات التحقيق في الحوادث البحرية، مع حثّ الدول على استحداث وحدات وطنية للتحقيق في الحوادث البحرية.
7. تعديل مسمى بيت الخبرة ليكون (المركز العربي الاستشاري للمساهمة في التحقيق في الحوادث البحرية) لتستفيد منه الدول العربية التي ترغب في التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التنسيق والتعاون مع الأكاديمية كجهة استشارية في هذا الشأن.
8. حث الدول العربية على إنشاء تجمعات بحرية (**Maritime Clusters**) وطنية عربية وبما يتناسب مع الطبيعة المؤسسية للمنظومة البحرية بكل دولة،

9. إنشاء مراكز اتصال الكترونية (**Cluster Cloud**) بالتجمعات البحرية الوطنية لتحقيق الربط بينها، ولخدمة الدول أعضاء التجمع البحري العربي المزمع إنشاؤه.
10. تشكيل مجموعة عمل ممن يرغب من كبار المسئولين في هيئات ومؤسسات الموانئ العربية، وبرئاسة وزارة النقل (قطاع النقل البحري) بجمهورية مصر العربية، وتكلف بما يلى:

أ- تحديد المشروعات الحالية والفرص الاستثمارية بين الدول العربية والصين في مجال النقل البحري بما يساهم في تحقيق مصالح الدول العربية.

ب- التنسيق بين الدول العربية للوصول لرؤية موحدة متكاملة غير تنافسية للمشروعات الاستثمارية المقدمة منها، ومن ثم عرضها على الجانب الصيني لجذب مزيد من الاستثمارات لتحقيق أقصى استفادة من مبادرة الحزام والطريق.

11. دعوة الدول العربية إلى ما يلى:

أ- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لإنشاء التجمع البحري العربي (Arab Maritime Cluster) بهدف تطوير الصناعة البحرية ورفع كفاءة القطاعات والكيانات العاملة بها، مما يعزز المشاركة الفعالة في مبادرة الحزام والطريق.

ب- تطوير آليات التعاون العربي- الصيني وتعزيزها من خلال إنشاء مجلس أعمال مشترك في كل دولة وتوفير الإمكانيات اللازمة لعمل تلك المجالس لتكون حلقة وصل بين رجال الأعمال العرب والصينيين، والتعريف بفرص الاستثمار لدى الجانبين وتشجيع التبادل التجاري.

ثانياً: في مجال السياحة:

- عُقد الاجتماع الثالث للجنة الفنية للسياحة العربية (الأمانة العامة: 5-2018/11/6)، وصدر عنه عدد من التوصيات تم عرضها على المكتب التنفيذي ومن ثم عرضها على المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته العادية (21).
- عُقد اجتماع اللجنة المشتركة بين وزارات الداخلية والعدل والسياحة في الدول العربية (الجمهورية التونسية: 3-2018/12/4)، وذلك لإعداد مشروع قانون عربي استرشادي لحماية الآثار والتراث الوطني، وصدر عنه عدد من التوصيات تم عرضها على المكتب التنفيذي ومن ثم عرضها على المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته العادية (21).
- عُقد اجتماع الدورة (23) للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة (مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري- مدينة الإسكندرية: 2018/12/9)، وتم خلاله تدارس الموضوعات المعروضة على اجتماع الدورة (21) للمجلس الوزاري العربي للسياحة ورفع التوصيات بشأنها إلى المجلس.
- عُقد اجتماع الدورة (21) للمجلس الوزاري العربي للسياحة (مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري- مدينة الإسكندرية: 2018/12/10)، وصدر عنه القرارات التالية:

1. اعتماد مشروع الرؤية المقترحة في صيغتها النهائية، (المرفق صورتها) المقدمة من الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالمملكة العربية السعودية.
2. دعوة الدول العربية إلى ما يلي:

- المبادرة بدعم وتشجيع السياحة العربية والإسلامية والاستثمار السياحي العربي في دولة فلسطين.

- دعم تنفيذ التوصيات الواردة بورقة العمل المقدمة من وزارة السياحة والآثار بدولة فلسطين لتطوير الصناعة السياحية الفلسطينية وتسويقها في مختلف الدول العربية.
- الموافقة على مقترح هيئة البحرين للسياحة والمعارض، بشأن تفعيل محور المعلومات والإحصاءات السياحية العربية، لدعم الاستراتيجية العربية للسياحة.
- دعوة الدول العربية لإبداء الرغبة لرعاية وتنظيم الملتقى العربي الثاني عام 2019 حول الإحصاء السياحي.
- الطلب من وزارات السياحة في الدول العربية التي لم تواف الأمانة العامة، إلى سرعة موافاتها بتقرير حول الجهود والانجازات التي تقوم بها كل دولة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في قطاع السياحة على المستوى الوطني، حتى يتسنى تضمين هذه التقارير في التقرير الذي تعده الأمانة العامة لجهود المجلس الوزاري العربي للسياحة في هذا الشأن.
- تأييد ودعم ترشيح المملكة المغربية لاحتضان أشغال الدورة (24) للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية بمدينة مراكش عام 2021.
- دعوة الدول العربية إلى مخاطبة الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية لدعم ترشيح المملكة المغربية السالف ذكره.
- الموافقة على معايير الجودة السياحية لوكالات السياحة والسفر المقدمة من المنظمة العربية للسياحة، ودعوة الدول العربية للاستفادة من تلك المعايير.
- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمة العربية للسياحة بدعوة الدول العربية لموافاة المنظمة العربية للسياحة مباشرة بملفات الترشح لجائزة الجودة السياحية في مجال وكالات السياحة والسفر لعام 2019.
- دعوة الدول العربية لموافاة الأمانة العامة بأسماء الخبراء المتخصصين لعضوية لجنة هيئة التحكيم لدراسة ملفات الترشيح، واختيار الدول الفائزة لجائزة الجودة السياحية في مجال وكالات السياحة والسفر، ومن ثم إحاطة المجلس الوزاري العربي للسياحة.
- الموافقة على اختيار مدينة الاحساء بالمملكة العربية السعودية عاصمة للسياحة العربية لعام 2019، التي تقدمت بملف الترشيح واستوفت متطلبات الترشح، وقدمت ملفاً متكاملاً
- الموافقة على اختيار مدينة طرابلس بدولة ليبيا عاصمةً للسياحة العربية لعام 2020 على أن توافى اللجنة المختصة بملف الترشيح.
- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق لعقد اجتماع مشترك بين اللجنة الفنية للسياحة العربية ولجنة مختصين من مجلس وزراء الداخلية العرب، لإعداد خطط العمل التنفيذية للتوصيات الواردة في ورقة العمل المشار إليها أعلاه، ومن ثم عرض النتائج على الدورة القادمة للمجلس الوزاري العربي للسياحة.
- دعوة وزارات وهيئات السياحة والمنظمات والاتحادات ذات العلاقة في الدول العربية لموافاة الأمانة العامة بالمقترحات التي يمكن من خلالها مشاركتها في فعاليات (إكسبو2020 دبي).
- دعوة وزارة السياحة المصرية لتولي رئاسة لجنة تطوير وتنفيذ الاستراتيجية العربية للسياحة، والتعاون في تنفيذها مع المنظمة العربية للسياحة واتحاد الكتاب السياحين العرب وبالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومن ثم عرض النتائج بصفة دورية على مجلسكم الموقر.

- الموافقة على تكليف معالي الدكتورة/ رانيا المشاط وزيرة السياحة بجمهورية مصر العربية لرئاسة لجنة من كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة ليبيا، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، والمنظمة العربية للسياحة لمراجعة وتحديث الاستراتيجية العربية للسياحة، ورفع توصياتها في هذا الشأن في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ويتم تعميم التوصيات على الدول العربية والرد في خلال شهر من تاريخه، وفي حالة عدم تلقى ردوداً من أي دولة يعتبر ذلك بمثابة موافقة على توصيات اللجنة.

- عُقد الاجتماع المشترك لوزراء السياحة والثقافة في الدول العربية (مدينة الإسكندرية – مكتبة الاسكندرية: 2018/12/11) وكان من أهم القرارات الصادرة عنه ما يلي:
  1. اعتماد مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية.
  2. رفع المبادرة إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة (بيروت: 2019) للنظر في الموافقة عليها.
  3. الموافقة على اقتراح الجمهورية التونسية باستضافة الاجتماع المشترك القادم لوزراء السياحة ووزراء الثقافة خلال عام 2019 لمتابعة تنفيذ المبادرة، وذلك بمناسبة اختيار تونس عاصمة للثقافة والتراث للعالم الإسلامي لعام 2019.

ꕥ

6. **في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات**:

يحتل العمل الإحصائي موقعا بارزاً ليشمل الأنشطة عامة، ويحظى باهتمام خاص من أجل إنتاج ونشر إحصاءات عالية الجودة، تلبي احتياجات جميع مستخدمي الإحصاءات العربية.

وفي هذا الشأن يتم تنفيذ **توصيات اجتماعات اللجان الإحصائية، وهى:**

1. اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء.
2. اللجنة الفرعية للإحصاءات الاقتصادية.
3. اللجنة الفرعية للحسابات القومية.
4. اللجنة الفرعية للإحصاءات السكانية والاجتماعية.
5. لجنة التنسيق الإحصائية بين الأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة.
6. اللجنة الفرعية لبناء القدرات الإحصائية.

كما يتم إصدار النشرات الإحصائية، وتقوم الأمانة العامة كذلك بتنفيذ برنامج سنوي يشمل الأنشطة التالية:

- تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية لدول الوطن العربي على المستوى التفصيلي للسلع حسب النظام المنسق، وإتاحة هذه البيانات لجميع المستخدمين والبحث فيها من خلال الموقع الإلكتروني، مع التحديث المستمر لاستكمال بياناتها حتى آخر سنة متاحة.
- إتاحة قواعد بيانات لجميع المستخدمين والبحث فيها من خلال موقع الأمانة العامة.
- تحديث محتويات قواعد البيانات الخاصة بباقي قطاعات المجموعة الإحصائية.
- المشاركة في وضع اطار عربي أولي خاص بمؤشرات التنمية المستدامة في الأبعاد الثلاثة.
- العمل مع المنظمة العربية للسياحة لتطوير وتحديث محتوى قاعدة بيانات السياحة لدول الوطن.

- توفير الاحتياجات الإحصائية اللازمة لمستخدمين البيانات داخل وخارج الأمانة العامة.
- إصدار كتيب "دول عربية: أرقام ومؤشرات" سنوياً.
- إصدار كتيب "تعريف إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات ولجانها".
- إصدار دليل سنوي للأجهزة الإحصائية العربية على موقع الإدارة الإلكتروني، متضمناً المعلومات الأساسية عن تلك الأجهزة بالإضافة إلى نشاطها قُطرياً وإقليمياً وعربياً.
- تقديم منح دراسية سنوية للكوادر الإحصائية العربية العاملة في الأجهزة الإحصائية العربية للدراسة بالمركز الديمغرافي بالقاهرة.

❖ التعاون مع الأجهزة الإحصائية العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية؛ حيث يتم القيام بما يلي:

- الاتصال المستمر بالأجهزة الإحصائية العربية للحصول على البيانات اللازمة للنشرات الإحصائية ولقواعد البيانات والتعاون معها فيما يخص تنفيذ توصيات اللجنة الدائمة ولجانها الفرعية، وتنفيذ برنامج العمل السنوي.
- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لتنظيم دورات تدريبية في مجال الحسابات القومية 2008 وورشة عمل حول البيانات الضخمة ودورات تدريبية لتجاوز التحديات التي تواجه الاجهزة الاحصائية العربية لإنتاج ونشر مؤشرات التنمية المستدامة 2030.
- التعاون مع لجنة الاسكوا لتعزيز بناء القدرات الاحصائية العربية في مجال الحسابات القومية ومؤشرات التنمية المستدامة 2030.

ᘓᘒ

7. في مجال المنظمات والاتحادات العربية:

- وفقاً لنص المادة (8) من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي، يشرف على حسن قيام المنظمات العربية بمهامها المبينة في مواثيقها، ويقوم بإنشاء المنظمات وتقييم أدائها واعتماد موازناتها ودراسة إنجازاتها وتقارير هيئات الرقابة الخاصة بها، وكل ذلك يتم من خلال لجنة فنية متخصصة منبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تسمى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة تضم في عضويتها جميع الدول العربية والمنظمات العربية المعنية. وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة كل عامين لإقرار خطط وموازنات المنظمات تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تجتمع اللجنة مرة واحدة كل عام لدراسة إنجازات المنظمات والحسابات الختامية وتقارير هيئات الرقابة المالية والإدارية الخاصة بها.
- إدارة المنظمات والاتحادات العربية هي الأمانة الفنية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة الأمين العام. وسبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن أصدر قراراً طلب فيه من إدارة المنظمات والاتحادات العربية أن تشارك في اجتماعات المنظمات العربية وتقديم تقرير دوري عن ذلك.
- تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تشارك الأمانة العامة في اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة، وتقدم تقريراً بهذا الشأن للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد شاركت الأمانة العامة في الاجتماعات التالية لتوضيح قرارات مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة وشرح توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك:

1. اجتماع (108) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية (الدار البيضاء: 15-2018/10/17).
2. الدورة (89) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (دولة الكويت: 17-2018/10/18).
3. اجتماع (36) للمجلس التنفيذي والدورة (23) للجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (الإسكندرية: 20-2018/10/24).
4. اجتماع لجنة هيكلة منظمة المرأة العربية (القاهرة: 2018/10/29).
5. الملتقى الثاني للاتحادات العربية المتخصصة تحت رعاية الأمين العام بعنوان "دور الاتحادات العربية النوعية في منظومة العمل العربي المشترك في المرحلة القادمة" (بيروت: 2018/11/16).
6. الاجتماع الاستثنائي للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، وورشة العمل الخاصة بإعداد معايير ومؤشرات لقياس أداء المنظمات العربية المتخصصة وموضوع التمويل الذاتي وكيفية تنمية الموارد الذاتية من عمل هذه المنظمات كبيوت خبرة عربية (الاسكندرية: 1-2018/12/3).
7. الدورة (20) لمجلس المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (جمهورية العراق: 4-2018/12/8).
8. اجتماع الدورة (38) الجمعية العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية (الجمهورية التونسية: 17-2018/12/18).
9. الدورة 61 للمجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة الذرية (شرم الشيخ- جمهورية مصر العربية: 11-2018/12/14).
10. الاجتماع العادي (16) للمجلس التنفيذي و الاجتماع السابع للمجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية (مسقط: 26-2018/12/27).

8. في مجال العلاقات الاقتصادية:

في مجال التعاون العربي الدولي:

1- التعاون العربي الصيني:

في إطار الترحيب بمبادرة "رابطة البنوك العربية الصينية"، قام وفد من بنك الصين للتنمية بزيارة اتحاد المصارف العربية (الجمهورية اللبنانية: 17-2018/11/19)، للتباحث مع المسؤولين بالاتحاد حول التعاون المشترك بخصوص إطلاق الرابطة المقترحة من قبل بنك الصين للتنمية بالتعاون مع عدد من البنوك العربية، وذلك سعياً لتعزيز التعاون المالي والمصرفي بين الطرفين في إطار مبادرتي الحزام والطريق.

2- التعاون العربي الهندي:

تنفيذاً للفقرة رقم (3) من البند الخامس لقرار مجلس الجامعة رقم (8305) بتاريخ 2018/9/11، والخاص بالعلاقات العربية مع جمهورية الهند، التالي نصها: "الترحيب باستضافة الهند للدورة السادسة لمؤتمر الشراكة العربية الهندية خلال الربع الأخير من عام 2018"، ستعقد أعمال الدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الهندي في نيودلهي بالهند بتاريخ 2019/2/1، ويسبقه اجتماع كبار المسؤولين بتاريخ 2019/1/31، وسيصدر عنه إعلان يهدف لدعم وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الجانبين. كما سيتم استعراض البرنامج التنفيذي للمنتدى خلال العامين 2019-2020، والفعاليات والأنشطة التي ستعقد في إطار هذا المنتدى.

3- التعاون العربي الأوروبي:

في إطار دعم وتعزيز العلاقات العربية الاوروبية خاصة في المجال الاقتصادي والاستثماري، وتنفيذاً للفقرة رقم (18) من البيان الصادر عن أعمال الاجتماع الوزاري العربي الأوروبي الرابع عام 2016، الخاصة بإطلاق "منتدى الأعمال العربي الأوروبي" التالي نصها: "أكد الوزراء على الحاجة إلى فتح خطوط جديدة للتعاون الاقتصادي من خلال إطلاق منتدى الأعمال العربي الأوروبي الذي يجمع ممثّلين رفيعي المستوى من قطاع الأعمال والقطاع الخاص، فضلاً عن الجهات الفاعلة العامة. وشدد الوزراء على أهمية إقامة شراكة استراتيجية تقوم على الاستثمار والتنمية من أجل صنع الثروات، وزيادة معدلات النمو وخفض معدلات البطالة. وأكد الوزراء على أن المنطقة تعتبر مكاناً ذا فرص هائلة وليست منطقة صراعات وحسب، والتي يجب استغلالها من خلال وضع جدول أعمال إيجابي للمنطقة"، قامت الأمانة العامة بإعداد مشروع مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة وهيئة العمل الخارجي الأوروبي بشأن إنشاء "آلية منتدى الأعمال العربي الأوروبي" ، وتم إرساله إلى الجهات المعنية بالاتحاد الأوروبي لدراسته وإبداء الرأي بخصوصه. وسيتم عرض مقترح عقد "منتدى الأعمال العربي الأوروبي" على الاجتماع الوزاري العربي الأوروبي الخامس المقرر عقده في بروكسل – بلجيكا بتاريخ 2019/2/4.

4- اجتماع الدعم الفني لجمهورية الصومال الفيدرالية:

استناداً إلى القرار رقم (2184) الصادر عن الدورة (101) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2018/2/8 بشأن دعم جهود الصومال في مساعيه نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفائه من ديونه الخارجية، والذي نص على: "دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك ذات الصلة بالمشاركة الفاعلة في ورشة عمل ستُعقد على هيئة مائدة مستديرة لدعم مساعي الصومال نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية (2017–2019) ودعم جهوده مع مؤسسات التمويل الدولية لإعفائه من الديون الخارجية، وذلك في مقر الأمانة العامة في إبريل 2018"، وفي إطار قرار القمة العربية رقم (718) د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15، والتي نصت فقرته (13) على: "دعوة الدول الأعضاء إلى إعفاء الديون المترتبة على جمهورية الصومال الفيدرالية لديها دعماً لاقتصادها وتمكيناً لها من الاستفادة من مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وتوجيه الشكر إلى كلٍ من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية على إعفاء جمهورية الصومال الفيدرالية من الديون المترتبة عليها، وتكليف الأمانة العامة بتنسيق تعاونها مع الحكومة الصومالية والجهات الدولية ذات العلاقة في هذا الإطار بالاستناد إلى التعهدات المتفق عليها مؤخراً فيما بين حكومة الصومال والمؤسسات المالية الدولية بشأن أولويات الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير والطويل، والترحيب بالجهود المبذولة في هذا الإطار وآخرها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (101) بعقد ورشة عمل فنية تشارك فيها مؤسسات العمل العربي المشترك ذات الصلة لدعم جهود الصومال مع مؤسسات التمويل الدولية بهدف إعفائه من الديون الخارجية"، عُقد الاجتماع الفني الأول "لتنفيذ خطة التنمية الوطنية الصومالية (2017–2019) ودعم جهود إعفاء الصومال من ديونه الخارجية"، وذلك بمقر الأمانة العامة يومي 17–2018/12/18، وبمشاركة عدد من مديري المنظمات العربية المتخصصة المعنيين بهذا الشأن، وكذلك مؤسسات التمويل العربية. وتضمن جدول أعمال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات الهامة، وهي: استعراض خطة التنمية الوطنية الصومالية 2017–2019 والحاجة لتقوية المؤسسات الصومالية العامة وبحث مقاربة تنسيقية عربية متكاملة لدعم الخطة، الديون الخارجية وسبل دعم استفادة الصومال من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون. وقد قامت الأمانة العامة بإعداد ورقة حول مبادرات قطاع الشؤون الاقتصادية لدعم خطة التنمية في الصومال كلاً في مجال تخصصه.

في مجال البحوث والدراسات الاقتصادية:

- تعد الأمانة العامة هي الأمانة الفنية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد، حيث يتم إعداد التقرير بالتنسيق مع الجهات الأخرى المشاركة في إعداده وهي (صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأقطار العربية المُصدّرة للبترول). وتقوم الأمانة العامة بإعداد ومراجعة الفصول التالية: التطورات الاقتصادية الدولية، الاقتصاد الفلسطيني، التعاون العربي، التجارة الخارجية. كما تقوم بمراجعة الفصول المعدة من الجهات الأخرى المشاركة في إعداد التقرير. وقد عقد اجتماع لمناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 (دولة الكويت: 4-2018/12/6).
- كما تقوم الأمانة العامة بمتابعة ملف الاستثمار، وقد عقدت اجتماعات في هذا الخصوص لإعداد مشروع مسودة "اتفاقية استثمار عربية" (الأمانة العامة: 10/30-2018/11/1).
- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2192) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6، تم عرض موضوع " الميثاق العربي الاسترشادى لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" على جدول أعمال الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي(الأمانة العامة 19 – 2018/12/20) ، وتم الموافقة على إدراجه على جدول أعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20).

دعم الاقتصاد الفلسطيني:

- عقد اجتماع اللجنة مفتوحة العضوية تنفيذاً الفقرة الرابعة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2195) بتاريخ 2018/9/6 الخاصة بدعم الاقتصاد الفلسطيني وآليات تمويل الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية لمدينة القدس (2018-2022) بمشاركة الأمانة العامة، دولة فلسطين، والمنظمات العربية والإسلامية، والصناديق العربية. وقد وافق الاجتماع على الخروج بالتوصيات اللازمة لتنفيذ قرار المجلس. وتم عرض التوصيات التالية الصادرة عن الاجتماع على الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمانة العامة:19-20 /2018/12) للإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20):

1. التأكيد على المسؤولية العربية والاسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول، والمنظمات العربية والإسلامية، والصناديق العربية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018-2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.
2. الطلب من الدول الأعضاء الالتزام بتنفيذ قرار قمة عمان رقم (677) د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29 بشأن زيادة موارد صندوقي الأقصى والقدس بقيمة 500 مليون دولار والذي أكدت عليه قمة القدس بمدينة الظهران بالقرار رقم (711) بتاريخ 2018/4/15، ودعوة الدول التي لم تفِ بالتزاماتها في هذا الشأن بسرعة الوفاء بها.
3. دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة، والبرلمان العربي، والبرلمانات العربية الوطنية، والمنظمات والاتحادات العربية، لاستحداث وسائل لحشد الدعم الشعبي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018 – 2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.
4. تبني آلية التدخل العربي والإسلامي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018-2022) من خلال التنسيق والتواصل مع دولة فلسطين.

ج. في مجال غرف التجارة والصناعة والقطاع الخاص:

- شاركت الأمانة العامة في اجتماعات الدورة (128) لمجلس اتحاد الغرف العربية (القاهرة: 2018/10/27)، والتي شارك فيها رؤساء اتحادات ووفود من 17 دولة عربية. وتم مناقشة عدة موضوعات من بينها: بحث إنشاء شهادة منشأ عربية موحدة للصادرات السلعية، توحيد المواصفات للمنتجات وإجراءات الفحص وتشجيع التكامل الصناعي لتنمية التجارة البينية والصادرات بين الدول العربية، مناقشة التحول الرقمي للتجارة والاقتصاد العربي وطرح تصور للسوق العربية الالكترونية، بالإضافة إلى مناقشة استعدادات اتحاد الغرف لمؤتمر الأمن الغذائي العربي ومنتدى القطاع الخاص العربي الذى يعقد في مقر الاتحاد ببيروت تزامناً مع انعقاد القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية المزمع عقدها بتاريخ 2019/1/20. كما تم انتخاب اللجنة التنفيذية لاتحاد الغرف العربية من 7 دول، هي: جمهورية مصر العربية، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية اليمنية، المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. كما تم انتخاب أمين عام لكل من غرفة التجارة العربية البريطانية والغرفة التجارية العربية البلجيكية واللكسمبورجية، ومناقشة أوضاع كل من الغرفة العربية الهندية والإيطالية.
- شارك الأمين العام للجامعة في المؤتمر العربي السادس للاستثمار في الأمن الغذائي، الذي نظمه اتحاد الغرف العربية (الفجيرة – دولة الإمارات العربية المتحدة: 14-2018/11/15)، تحت رعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الفجيرة، بالتعاون مع وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة واتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة وغرفة تجارة وصناعة الفجيرة والأمانة العامة للجامعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والاتحاد العربي للصناعات الغذائية، وبمشاركة الغرف العربية واتحاداتها والشركات العربية والدولية الرائدة في مجال الأمن الغذائي والمنظمات والاتحادات والمؤسسات التمويلية العربية والدولية المعنية. وهدف المؤتمر إلى إلقاء الضوء على أهمية الاستثمار في "الزراعة الذكية"، لأنها تركز على الاستغلال الأمثل للزراعة لأقل مساحة من الأرض وأقل كمية من المياه للحصول على أفضل إنتاج من المحاصيل. كما هدف المؤتمر إلى الاطلاع على الاستراتيجيات الوطنية للدول العربية في هذا المجال والتعرف على الفرص الجديدة واستنهاض طاقات القطاع الخاص العربي لتحقيق نقلة نوعية في الاستثمارات تستجيب لاحتياجات وأولويات العالم العربي التي تتطلب مقاربة قضية الأمن الغذائي في سياق التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، ارتكازاً على العلم والتكنولوجيا والريادة والابتكار، سواءً على مستوى المشروعات الوطنية أو على مستوى العمل العربي المشترك.
- شاركت الأمانة العامة في المنتدى الاقتصادي العربي اليوناني السابع (أثينا: 27-28/11/ 2018)، والذي نظمته الغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية تحت شعار اليونان والعالم العربي: خارطة جديدة للنمو، بحضور أكثر من 130 من رجال الأعمال العرب يمثلون 15 دولة عربية، ومن الجانب اليوناني حضره أكثر من 110 رجال الأعمال اليونانيين يمثلون حوالي 80 شركة. وتم توقيع اتفاقيات عمل ومذكرات تفاهم بين الجانبين العربي واليوناني. وقد أولى المنتدى في جلستي اليوم الأول اهتماماً كبيراً حول قطاعي الملاحة والموانئ الخدمات والصناعات وفرص الشراكة والاستثمار. وتضمن اليوم الثاني جلستي عمل حول الإنشاءات والبنية التحتية ومستقبل الطاقة المستدامة في اليونان والعالم العربي. كما عقدت لقاءات عمل ثنائية مكثفة بين رجال الأعمال العرب ونظرائهم اليونانيين في كافة قطاعات العمل.

- شـاركت بعثـة الجامعـة فـي رومـا فـي منتـدى الأعمـال الاقتصـادي العربـي الإيطـالي" فـي نسـخته الثانية، الذي نظّمته الغرفة العربية الإيطالية المشتركة (روما: 16 –2018/10/17)، وشارك عدد كبير من كبار المسؤولين ورجال الأعمال من البلدان العربية والأجنبية. وجاء انعقاد الدورة الثانية للمنتدى بعد النجاح الباهر الذي حققه المنتدى في نسخته الأولى العام الماضي في مدينة ميلانو، ويُعد المنتدى منصّة هامة مثالية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال ثقافات الأعمال المتبادلة، وكذلك التعرف على فرص الأعمال والاستثمار في إيطاليا والعالم العربي.
- شاركت الأمانة العامة في أعمال "الملتقى العربي الألماني التاسع للطاقة" (القاهرة: 2018/10/25)، والذي عقد بتنظيم مشترك بين اتحاد الغرف العربية والغرفة التجارية العربية الألمانية المشتركة والأمانة العامة، وذلك بهدف بحث سبل تعزيز التعاون العربي الألماني في مجال الطاقة.

ꕥ

9. في مجال الملكية الفكرية والتنافسية:

- شاركت الأمانة العامة في مؤتمر "احترام حقوق الملكية الفكرية ينبثق من إفريقيا"، الذى نظمته المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالتعاون مع مفوضية جنوب إفريقيا للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) (مدينة جوهانسبرج– جنوب إفريقيا: 23–2018/10/25). وشارك في الاجتماع 400 مشارك يمثلون 70 دولة من بينهم وزراء وصانعي السياسات والقضاة وكبار مسؤولي الانفاذ وممثلين عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات. ويهدف الاجتماع إلى توفير منصة عالمية للحوار فيما بين المسؤولين الحكوميين وصناع القرار والقطاع الخاص وكافة الشركاء المعنيين بتعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية من أجل تبادل الأفكار والتجارب، وتعزيز التعاون من أجل رؤية جديدة للفرص والتحديات التي تؤثر في مستقبل حماية حقوق الملكية الفكرية.
- في إطار التعاون المستمر بين الأمانة العامة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، عُقد الاجتماع الإقليمي العربي حول الملكية الفكرية والشباب، وذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الأمانة العامة: 7–2018/11/8). وشارك في الاجتماع نخبة من الخبراء في مجال الملكية الفكرية وممثلو عدد من المكاتب الحكومية للملكية الفكرية بالدول العربية (المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الإمارات العربية المتحدة – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – جمهورية جيبوتي– المملكة العربية السعودية– جمهورية السودان– سلطنة عمان– دولة فلسطين– جمهورية جزر القمر المتحدة– دولة الكويت– الجمهورية اللبنانية – جمهورية مصر العربية)، بالإضافة إلى عدد من الطلاب وشباب المخترعين والمبتكرين في كافة المجالات. ويهدف الاجتماع إلى تشجيع شباب المخترعين في الدول العربية من أجل تحفيزهم لتسويق اختراعاتهم ودعم ابتكاراتهم للمساهمة في بناء اقتصاد معرفي مستدام. وتضمن جدول أعمال الاجتماع عدة محاور أبرزها: دور الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية، براءة الاختراع كأداة لتشجيع الابتكار، العلاقات التجارية في الاستراتيجيات التجارية، المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي، الملكية الفكرية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، البرامج التي تقدمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية لتشجيع الملكية الفكرية، دور جامعة الدول العربية في تعزيز الملكية الفكرية في المنطقة العربية.
- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع التشاوري لدول منطقة المشرق العربي حول شرعة أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية، والتي نظمها مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية بالتعاون مع

الجمعية العلمية الملكية الأردنية (المملكة الأردنية الهاشمية: 2018/11/19). ويأتي هذا الاجتماع ضمن سلسلة من الاجتماعات التي عقدت في جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية والمملكة العربية السعودية والجمهورية التونسية بهدف الإعداد لمسودة شرعة أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا وتفعيلها مستقبلاً في المنطقة العربية، والتي جاءت بمبادرة مشتركة من مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية بالقاهرة وجامعة الدول العربية والمجلس الوطني للبحوث العلمية في الجمهورية اللبنانية وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بجمهورية مصر العربية والجمعية الملكية العلمية الأردنية ومعهد باستور في الجمهورية التونسية، من أجل إيجاد إطار أخلاقي يوجه العلم والتكنولوجيا بعيداً عن الممارسات غير الاخلاقية والضارة بالإنسان والبيئة وتعزيز دورها كمحرك محوري للتنمية في المنطقة العربية. وشارك في الاجتماع ممثلون عن كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، الجمهورية اللبنانية، من مجالس البحوث العلمية الوطنية والجامعات الكبرى وهيئات المجتمع المدني المتخصصة في قضايا الأخلاقيات والعلوم والتكنولوجيا.

- شاركت الأمانة العامة في الندوة الإقليمية المشتركة للمسؤولين الحكوميين حول الملكية الفكرية والصحة العامة والتجارة، التي نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي (الكويت: 18-11/21/ 2018). وهدفت الندوة إلى زيادة الوعى حول التعاون الثلاثي بين هذه المنظمات لتعزيز الابتكار في التكنولوجيات الطبية، والتركيز على الدور الذى يلعبه الابتكار في تطوير الصحة العامة، ودور الملكية الفكرية في وضع سياسات تجارية وصحية، وتعزيز الابتكار للوصول إلى التقدم التكنولوجي في تحقيق منتجات طبية بأسعار معقولة، ودعم الابتكار الصيدلي للوصول إلى ذلك.

ﷺ

10. في مجال التنسيق والمتابعة الاقتصادية :

<u>أولاً: متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير 2013):</u>

أصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (29) القرار رقم (730) بتاريخ 2018/4/15 التالي نصه:

1. الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والأمانة العامة للجامعة والمجالس الوزارية العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك لمتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض:21-2013/1/22)، ودعوتهم إلى مواصلة متابعة تنفيذ هذه القرارات.
2. الترحيب بطلب الجمهورية اللبنانية استضافة الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في عام 2019، والطلب من الأمانة العامة التنسيق مع الدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية العربية المتخصصة للإعداد لأعمال القمة، وعقد الاجتماعات واللقاءات اللازمة في هذا الشأن. وتكليف الأمانة العامة بالتواصل والتنسيق مع الجمهورية اللبنانية للإعداد والتحضير الجيد لأعمال هذه القمة، والتنسيق في هذا الشأن مع اللجنة الوزارية المشكلة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2166 بتاريخ 2018/2/8، وإحاطة الدول الأعضاء بالمستجدات أولاً بأول.

وفي هذا الخصوص، قامت الأمانة العامة بمخاطبة الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة والطلب إليهما موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاقتصادية التي ترغب في عرضها على القمة، حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات اللازمة وإحالتها إلى المجالس الوزارية المتخصصة والجمعيات العمومية للمنظمات العربية ومجالس إدارات مؤسسات التمويل العربية لدراسة كافة الجوانب الفنية لها تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في

دورته الاستثنائية للإعداد والتحضير للقمة (الأمانة العامة:19-2018/12/20) للنظر فيها ومن ثم عرضها على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة المقرر عقدها بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 2019/1/20.

ثانياً: متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الإفريقية الرابعة (مالابو :23/11/ 2016) – الجوانب الاقتصادية:

عقدت القمة العربية الافريقية الرابعة بغينيا الاستوائية (مالابو: 2016/11/23)، لتعزيز الشراكة العربية الافريقية، وتعد مقرراتها استكمالاً لمقررات القمم في دوراتها السابقة الدورة الأولى للقمة (مصر: 1977) والدورة الثانية (سرت: 2010)، والدورة الثالثة (الكويت: 2013). وصدر عن القمة "إعلان مالابو" ومجموعة من القرارات ركزت بشكل أساسي على تعزيز التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية (التجارة، الاستثمار، الطاقة، النقل، الاتصالات، التمويل). وقد تابعت الأمانة العامة تنفيذ مقررات القمة. وتم تنظيم عدة اجتماعات بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الإفريقي لمتابعة تنفيذ هذه القرارات.

ثالثاً: متابعة نتائج القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والإعداد للقمة في دورتها الخامسة (جمهورية فنزويلا: 2018)- الجوانب الاقتصادية:

عُقدت القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في المملكة العربية السعودية (الرياض: 2015)، استكمالاً لأسس ومبادئ التعاون التي تم إرساؤها في الدورة الأولى للقمة (برازليا: 2005) والدورة الثانية (الدوحة: 2009)، والدورة الثالثة (بيرو: 2012). وصدر عن القمة "إعلان الرياض" الذي ركز بشكل أساسي على تعزيز التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية (التجارة، الاستثمار، البيئة، السياحة، الطاقة، النقل، الاتصالات). وقد تابعت الأمانة العامة تنفيذ مقررات القمة.

رابعاً: الإعداد للدورة (103) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

تم إعداد وثائق البنود الاقتصادية للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (103) (مقر الأمانة العامة: 3-2019/2/7). وتشمل الوثائق: تقرير الأمين العام، المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة الاقتصادية، وثيقة تقارير المجالس الوزارية المتخصصة واللجان.

خامساً: التعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة

عُقد الاجتماع (14) للتعاون العام بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة (جنيف: 2018) بمشاركة عدد من المنظمات العربية المتخصصة ونظرائهم من الجانب الأممي وصدر عنه الوثيقة الختامية ومصفوفة الأنشطة والبرامج للفترة 2018-2020، تم تعميمها على مؤسسات العمل العربي المشترك وجاري متابعتها بالتعاون بين الأمانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية.

سادساً: موضوعات مجلس الجامعة:

تم إعداد تقارير شاملة لما يلي:

- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (29) (المملكة العربية السعودية: 2018/4/15).
- نشاط الإدارات الفرعية فيما بين دورتي مجلس الجامعة (150) و(151) للعرض على الدورة (151) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.